الرعايا الإيرانيون فى البحرين
" الوضع القانونى والنشاط السياسى "
١٩٣٧-١٩٧١م(*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

د/ محمد كمال أحمد السيد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة المنصورة

المقدمة

مَثل الإيرانيون فى البحرين واحدًا من أكبر العناصر الأجنبية بها وأكثرها تأثيرًا، حيث قاموا بأدوار اقتصادية واجتماعية وسياسية واضحة فى البلاد، وأمام سعى إيران إلى فرض سيطرتها على البحرين عملت على زيادة رعاياها بتشجيع الهجرة الاستيطانية لإحداث تغيير فى التركيبة الديموجرافية فيها وتكوين أكثرية إيرانية تتمكن من خلالها من تنفيذ أهدافها وتحقيق أطماعها.

وقد شهدت عمليات الهجرة الإيرانية للبحرين ثلاث موجات رئيسة؛ الأولى فى ثلاثينيات القرن العشرين نتيجة للسياسات العسكرية التى فرضها الشاه رضا بهلوى، والثانية جاءت بعد اكتشاف النفط بسبب بحث الإيرانيين عن الرزق، أما الموجة الثالثة فكانت فى ستينيات القرن ذاته مع تزايد إنتاج النفط فى البحرين والحاجة الشديدة للأيدى العاملة، وقد تخلل هذه الموجات

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد يوليو ٢٠١٨.

الرئيسية هجرات أخرى اتخذت الطابع الفردى أحياناً والجماعات الصغيرة أحياناً أخرى.

وعليه استطاع الإيرانيون التوغل داخل المجتمع البحرينى، وأصبحوا لاعبًا أساسيا لا يمكن تجاهله فى كافة الأصعدة وبخاصة الجانب السياسى، لكنهم مع هذا التوغل انفردوا بمنظومة من القيم والعادات، فكان لهم مدارسهم الخاصة التى تعمل وفق المناهج الإيرانية، علاوة على إقامتهم لأندية خاصة بهم مهمتها خلق أجواء ثقافية واجتماعية شبيهة بما هو فى إيران،زد على ذلك أنهم سعوا للمحافظة على انتمائهم وولائهم العرقى.

استشعرت حكومة البحرين خطر هذا الأمر الذى من شأنه مسخ الهوية العربية للبحرين، فاتخذت مجموعة من الخطوات؛ أهمها إصدار الشيخ حمد بن عيسى حاكم البحرين إعلان يناير عام ١٩٢٩م، ثم سن مجموعة من القوانين لتحديد نظام الجنسية والملكية عام ١٩٣٧م، خاصة بعدما كانت الحكومة الفارسية تعامل البحرينيين على أنهم رعايا فرس، فضلاً عن عقد مجموعة من الاجتماعات فى إطار جامعة الدول العربية للحد من تزايد أعداد الإيرانيين فى البحرين.

أسفرت تلك الإجراءات عن الحد من التواجد الإيرانى فى البحرين وتقليص نفوذهم، بل قامت الحكومة البحرينية عام ١٩٦٨م بإصدار أوامر بترحيل الرعايا الإيرانيين، خاصه وأن هؤلاء الرعايا كانوا يعدون البحرين مكاناً لتحقيق أهدافهم السياسية وممارسة أنشطتهم الاقتصادية، أما انتماءاتهم فكانوا يوجهونها لإيران ويعلنون تعاطفهم معها قولاً وعملاً، ومن ثم شهدت العلاقات بين الرعايا الإيرانيين والمواطنين البحرينيين توترات عديدة بين الحين والآخر.

وعليه تطرح هذه الدراسة عدة تساؤلات؛ ما دوافع التوجه الإيراني للبحرين؟ ولماذا مثلت البحرين إحدى أهم المناطق جذبًا للإيرانيين؟ وما الوضع القانونى للرعايا الإيرانيين فى البحرين؟ وكيف أثر الإيرانيون فى

البحرين على تطورات الأوضاع الداخلية وعلى السياسات الخارجية ؟ ما الإجراءات التى اتخذتها حكومة البحرين للحد من تزايد النفوذ الإيرانى فى بلادها؟ وإلى أى مدى أثر الموقف البريطانى على الوجود والأطماع الإيرانية فى البحرين؟

وللإجابة على تلك التساؤلات، تم تقسيم الدراسة إلى عدة عناصر هى: الوفود الإيرانية للبحرين ووضعهم قبل قانون الجنسية، وقوانين الجنسية والمِلكية، والرعايا الإيرانيون وبيان عام ١٩٤١م، والرعايا الإيرانيون والحركة الوطنية فى البحرين، الهجرة الإيرانية للبحرين، وترحيل الرعايا الإيرانيين من البحرين، والاستفتاء والرعايا الإيرانيون، وبعثة النوايا الحسنة الإيرانية للبحرين.

واعتمدت الدراسة على وثائق وزارتى الخارجية البريطانية والأمريكية، والتى أمدت الدراسة بالمعلومات التى ساهمت فى تفسير الكثير من الأحداث، علاوة على اعتمادها على عدد من المذكرات الشخصية والمراجع العربية والأجنبية وكذلك الرسائل العلمية والصحف والدوريات.

الوفود الإيرانية للبحرين ووضعهم قبل قانون الجنسية

كانت البحرين[١] بحكم موقعها الجغرافى وثرائها النسبى ملتقى أعراق مختلفة ومركز استقطاب لهجرات متعددة الأطياف، وبخاصة فى ظل حركة التجارة من جانب، وغياب التنظيم فى التجنيس والهجرة مع بداية القرن العشرين من جانب آخر، وعليه فقد استقبلت العديد من أهل فارس والهند والعراق، كما احتضنت الهجرات العربية من نجد والأحساء وعمان واليمن[٢].

يُعد الإيرانيون من أبرز العناصر الأجنبية التى وفدت إلى البحرين للإقامة بها، حيث كان غالبيتهم من عمال السفن والمحاسبين والحرفيين وأصحاب المحال الصغيرة، فضلاً عن وجود عدد من الأسر الإيرانية المعروفة مثل أسرة البهبهانى وآل الشريف وعلى الرضا والديوانى ذوى

الأصول الإيرانية ولديهم روابط أُسرية وعاطفية مع إيران وبعضهم يحمل جواز سفر بحرينى وآخر إيرانى(٣).

وينقسم الإيرانيون المقيمون بالبحرين إلى سنة وشيعة؛ السنة وهم الذين هاجروا كأفراد أو جماعات للبحرين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من جنوب فارس بعد أن استقروا لسنوات على الساحل الشرقى للخليج، والبعض منهم وبخاصة الجيل الأكبر دأب على زيارة إيران ويتحدث اللغتين العربية والفارسية، ويميل إلى إظهار الشعور بالتفوق المستمد من الحضارة الفارسية، لكنه فى نفس الوقت فخور وغيور على أصوله العربية ومذهبه السنى، أما الجيل الأصغر منهم فالقليل منه يتحدث الفارسية، بل تقدم البعض منهم صفوف المثقفين البحرينيين وكان يميل إلى ارتداء الملابس الغربية مثل العرب المعاصرين(٤).

أما الشيعة فقد تَميزوا بالتفوق العددى على أقرانهم من السنه، لكنهم كانوا ذوى نفوذ ضعيف فغالبيتهم عمل فى الوظائف الصغيرة والمقاهى والأعمال اليدوية، على عكس السنة الذين ضموا بين صفوفهم عددًا من التجار البارزين(٥).

وقد عاش الفرس فى المجتمع البحرينى، فكان لهم ممثلون فى مجالس العُرف والمحليات والشرطة، وسمح لهم بامتلاك الأراضى، وممارسة شعائرهم الدينية، وأن تكون لهم مدارسهم الخاصة بهم (٦).

وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى، كان موقف شيخ البحرين عيسى بن خليفة وديًّا إزاء بريطانيا على عكس شعبه الذى كان متأثرا بعاطفة الولاء تجاه دولة الخلافة الإسلامية، ولكن هذا الأمر لم يدم بسبب رفض بريطانيا تلبية رغبات الشيخ فى منحه سلطات أوسع، وبخاصه حقه فى مسألة السيادة، بل زادت بريطانيا من سيطرتها فتولت إدراة الشرطة وأجهزة الحكومة وسن اللوائح، علاوة على توليها حق التمثيل الخارجى، حتى الشئون الداخلية لم يكن للبحرين مُطلق التصرف فيها، مما أدى إلى نمو وبروز

حركة وطنية لمواجهة التسلط البريطانى[٧].

وإزاء تلك التطورات طالبت فارس بحقها فى تعيين ممثل قُنصلى لها لينظر فى مصالح الفرس الذين بلغ عددهم وقتذاك ما يقرب من ثلاثين ألف نسمة، ودللت على أنه إذا كان ابن سعود قد عين وكيلاً له فى البحرين لينظر فى مصالح خمسمائة نجدى، فمن باب أولى أن تسمح بريطانيا لفارس بتعيين وكيل لها فى البحرين[٨].

وبحلول عام ١٩٢٢م اتخذت الادعاءات الفارسية في البحرين شكلاً من الاعتراض على وثائق السفر الخاصة بالبحرينيين، وعليه كتب القنصل البريطاني في بندر عباس في يونيو ١٩٢٢م تقريرًا ذكر فيه أن موظفي الجوازات في لنجة يعدون البحرينيين رعايا فرس، لذلك ينبغي أن يكون في حوزتهم جوازات سفر فارسية، وانطلاقًا من ذلك قامت السلطات الفارسية في لنجة بمصادرة وثيقتين بريطانيتين للسفر كانتا ممنوحتين لبحرينيين، وعندما احتج الممثل البريطاني في طهران على ذلك، أصدرت الحكومة الفارسية تعليمات إلى موظفيها في موانئ الخليج العربي بعدم تكرار مثل هذه الحوادث، إلا أن هذه التعليمات ضرب بها عرض الحائط، إذ قامت حملات صحفية في فارس تطالب بأحقيتهم في امتلاك البحرين، مما دفع الحكومة الفارسية لإصدار تعليمات مشددة لموظفيها في الخليج بأن يعاملوا البحرينيين كمواطنين من الفرس، وخلال مؤتمر البريد الدولي الذي انعقد في بوشهر عام ١٩٢٢م، أقر المبعوثون الفرس بأنه على الرغم من أنه لا يوجد ما يستوجب نقل مركز بريد البحرين إلى فارس، فإن وجوده في البحرين لن يؤثر على المطالب الفارسية فيها[٩].

عقب تلك التطورات أصدرت الحكومة الفارسية فى عام ١٩٢٣م تعليمات إلى ممثليها في النجف باعتبار البحرينيين الذين يزورون الأماكن المقدسة من الرعايا الفرس، ويجب تسجيلهم قبل ذهابهم إلى العتبات المقدسة، وقد هدفت طهران من تلك المحاولات التقليل من سلطة شيخ البحرين،

وتعضيد ادعاءاتها وتحدى بريطانيا(١٠).

وعليه أرسلت الحكومة البريطانية إلى نظيرتها الفارسية تحذيرًا مفاده أن رفض سحب الأخيرة لتلك التعليمات سيعقد الموقف مع بريطانيا، كما أصدر الشيخ حمد بن عيسى الذي كان يمارس صلاحيات الحكم في البحرين إعلانًا في التاسع من سبتمبر عام ١٩٢٣م يتضمن اعتراضه على تسجيل رعاياه في القنصليات الفارسية معتبرًا ذلك خرقًا لحقوقه الشرعية كحاكم، وأكد عدم اعترافه بذلك ومعاقبة كل بحريني يسجل نفسه في القنصليات الفارسية في العراق بالطرد من البلاد ومصادرة ممتلكاته(١١).

عندئذ عضدت فارس من تحركاتها، فمع وصول رضا شاه إلى سدة الحكم عام ١٩٢٥م سعى لتشجيع العديد من الهجرات الفارسية إلى البحرين، بل والتدخل فى شئونها الداخلية، وكان الفرس يعتمدون على "المخبر" وهو تصريح بالسفر بين الموانئ الفارسية في الذهاب إلى البحرين وغيرها من إمارات الخليج العربي، وعلى الرغم من صدور تنظيمات فارسية خاصة بالسفر في أكتوبر عام ١٩٢٥م والتى كانت تتطلب تزويد كل مسافر بجواز خاص، إلا أن هذا الأمر لم يطبق على البحرينيين الذين استمر مصرحـــاً لهم باستخدام المخبر (١٢).

ومع بداية عام ١٩٢٨م أصبح دور المهاجرين الفرس فى البحرين كبيرًا جدًّا، فسعوا إلى إقناع سكان البحرين بأن إمارتهم تنتمي إلى فارس، وهو ما أكد عليه الوكيل البريطاني في البحرين للمقيم البريطاني في الخليج العربي، حيث ذكر أن سكرتير بلدية المنامة (علي بن حسين) يقوم بنشاط واسع لتحريض السكان ضد الحكومة البريطانية والدعوة إلى ضم البحرين لفارس وأن هذه التحركات تلقى قبولاً ودعمًا كبيرًا من قبل الاتحاد السوفييتي(١٣).

كما دفعت الحكومة الفارسية عددًا من طلابها بالبحرين للسير فى شوارع المنامة رافعين الأعلام وربطات الرأس وهم يهتفون بنشيدهم

الوطنى[١٤]، وقدمت مذكرة إلى عصبة الأمم أكدت فيها أن أى معاهدة تُعقد مع البحرين معاهدة غير شرعيه؛ لأن البحرين جزءًا منا، وقد عَدت السلطات المحلية هذا الأمر مثيرًا للعداء ويسعى لخلق مشاعر سيئة بين الفرس والعرب[١٥].

وعليه كتب المقيم البريطاني إلى حكومة الهند أن البحرين أصبحت مركزًا للمؤامرات الفارسية، وأن زيادة عدد الفرس في البحرين سيؤدي إلى متاعب بالغة ما لم تبادر الحكومة البريطانية باتخاذ إجراءات من شأنها إيقاف الهجرة الفارسية، وأعربَ عن مخاوفهِ في استناد فارس على كثرة أفراد جاليتها لتطالب بوكيل لها في البحرين [١٦].

وانطلاقًا من ذلك، أصدر حمد بن عيسى – بإيعاز من بريطانيا – إعلانًا مفاده أنهابتداءً من الأول من يناير عام ١٩٢٩م ينبغىلجميع الفرس الذين يريدون السفر للبحرين أن يحصلوا على جوازات سفر معتمدة من إحدى القنصليات البريطانية في الموانئ أو المدن الفارسية، إذ أنه لن يسمح ابتداءً من ذلك التاريخ بالجوازات الفارسية وكذلك "المخبر" كوثيقة سفر معتمدة إلى بلاده، لأنها أدت إلى زيادة عدد الفرس بشكل كبير فيها، وأصبح أمر انتقالهم من فارس سهلاً، وهو ما استغلته الحكومة الفارسية لتزيد من رعاياها تحقيقًا لأهدافها السياسية،وقد صدر الإعلان بتوقيع بلجريف Belgrave[١٧] مستشار حكومة البحرين، الذى ألحقه بآخر وجهه إلى القائمين على السفن العاملة فى البحرين[١٨].

الجدير بالذكر أن الموقف البريطانى الرافض للتحركات الفارسية فى البحرين كان مدفوعًا بعدة عوامل منها؛ الخلاف الدائر بين بريطانيا وبلاد فارس فى شط العرب والقضاء على إمارة عربستان، وتعديل اتفاقية شيراز بينهما.

احتجت الحكومة الفارسية على تلك التطورات، وأرسلت فى الخامس من يناير عام ١٩٢٩م احتجاجًا إلى المفوضية البريطانية بأنها لن تمنح أي

جوازات سفر للفرس الذاهبين إلى البحرين غير "المخبر" وأنها تُحمّل السلطات البريطانية أي خسارة تنجم عن ذلك، كما أرسلت نسخة من احتجاجها إلى سكرتارية عصبة الأمم طالبة منها توزيعها على جميع أعضائها، وردًا على ذلك اتخذت البحرين عدة قرارات من بينها حظر رفع العلم الفارسي على المدارس الفارسية في البحرين، واستبدال الزي الفارسي الخاص بقوات الشرطة بالزي العربي، كما أصدرت البحرين فى ٢٧ فبراير عام ١٩٢٩م إعلانًا مفاده أن الأشخاص المولودين في البحرين من آباء يحملون جنسيات أجنبية يعدون من رعايا حكومة البحرين، إلا إذا سجلوا أنفسهم في الوكالة البريطانية في البحرين ويلزم النساء بأن يتخذن جنسية أزواجهن، وقد ردت الحكومة الفارسية على ذلك بأن جميع سكان البحرين من الفرس(١٩).

ومع بداية ثلاثينيات القرن الماضى، ازدادت الهجرات الإيرانية نتيجة للسياسات العسكرية التى اتخذها رضا بهلوى، إذ فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الشعب الإيرانى، كما زاد من الضغط على السكان العرب " الهولة"(٢٠) فى إقليم عربستان وإجبارهم على الرحيل، مما حدا بالكثيرين منهم للهجرة للساحل المقابل، وبخاصة البحرين التى انتعشت التجارة بها بفضل تجارة اللؤلؤ، وعدم وجود قوانين ملزمة تحد من الهجرة والإنتقال، وإلى السياسية البريطانية، علاوة على أن الوافدين للبحرين لم يجدوا أى حرج فى الإقامة بها، إذ أُتيح لهم حرية العبادة والعمل(٢١).

وفى ٣٠ مارس عام ١٩٣٣م أعادت حكومة البحرين إصدار بيان فبراير عام ١٩٢٩م والذى حدد مكانه الفرس فى البحرين " بأن أى شخص يولد فى البحرين من قبل الأجانب أمثال العراقيين والنجديين والعمانيين والسورين والجنسيات الأخرى بما فيهم الفرس سوف تتم معاملتهم كرعايا بحرينيين، إلا إذا أرادوا الإحتفاظ بجنسية آبائهم، ففى تلك الحالة يجب تسجيلهم فى الوكالة السياسية لبريطانيا"(٢٢).

وردًّا على ذلك أصدرت الحكومة الفارسية فى مارس عام ١٩٣٤م تنظيمات خاصة بتأشيرات السفر تقضى برفض تأشيرة الدخول إلى فارس على جوازات السفر الخاصة بالبحرينيين، وإجبار الرعايا البحرينيين فى إيران على قبول الجنسية الفارسية، وإخضاعهم لتهديدات بالتجنيد فى الجيش الفارسى، وقد قدر عددهم بنحو ٨ آلاف يقيمون فى مقاطعة الأهواز منهم ٢٣٠٠ فرد لديهم أراض زراعية، و ١٧٠٠ لا يمتلكون أية أراض، ونحو ٤٠٠٠ فرد يعيشون فى الضواحى، وعُد أصحاب الأملاك رعايا فارس حسب القانون الفارسى، ولا يخضعون للحمايه البريطانية، أما الباقون فخاضعون لها (٢٣).

وحول هذا الأمر علقت بعض الدوائر البريطانية قائلة "إنه طالما أن الحكومة الإيرانية تعد البحرين مقاطعة خاصة بها، فإنها ترفض ذكر كلمة البحرين فى جوزات السفر وتصر على معاملة البحرينيين معاملة الرعايا الإيرانيين، وسيكون من المستحيل على الرعايا الإنجليز المقيمين فى البحرين زيارة إيران، لأنه لن تقبل تأشيرة الوكيل السياسى فى البحرين، كما أنهم لن يحصلوا على تأشيرة دخول إيرانية، وهذا أمر غير مريح بالنسبة للموظفين التابعين للمقيم البريطانى والمضطرين للقيام بزيارات متعددة إلى المقيمية فى بوشهر"(٢٤)، كما قامت السلطات الإيرانية بالقبض على عدد كبير من البحرينيين فى عربستان بحجة عدم وجود أوراق تسجيل إيرانية ومصادرة السفن العربية وتفتيشها(٢٥)، وانتزاع أوراقها الخاصة، وتسجيلها فى الموانئ الإيرانية، وقد عوملوا بقسوة ووحشية باعتبارهم إيرانيين متخليين عن جنسيتهم الإيرانية بنظيرتهاالبحرينية (٢٦).

قوانين الجنسية والمِلكية ١٩٣٧م

شكلت المعاملة السيئة للبحرينيين فى فارس مضمون رسالة أرسلها المندوب السامى إلى نائب وزير الخارجية فى الهند فى أبريل عام ١٩٣٤م، وفيها حدد الصعوبات التى تواجهها بلاده لإقناع الفرس بقبول الوجود

المنفصل للجنسية البحرينية، وأضاف أنه يمكن الضغط على فارس بنفس سلاحهم وهو منع ملكية الأراضى للفرس فى البحرين، وإصدار أمر لمن يمتلك أراضى منهم بأن يحصل على الجنسية البحرينية خلال فترة عامين أو يُجرد من أملاكه، إذا كان لا يرغب فى أن يكون من رعايا البحرين، وهى ذات الإجراءات التى اتبعتها الحكومة الفارسية والتى تمنع الأجانب من امتلاك الأراضى ببلادها، ولو قرر الفرس تخفيف معاملتهم السيئة للبحرينيين سوف تقوم الإدارة فى البحرين بنفس النهج، بتخفيف الإجراءات الصادرة ضد الفرس، واعترف أن ما يحدث للبحرينيين فى فارس كان محرجًا للحكومة البريطانية التى كانت تستطيع فعل القليل للبحرينيين الذين يمتلكون أراضى فى فارس بسب قانون الجنسية الفارسى، ولكنها تستطيع التصرف فقط لصالح البحرينيين الذين ولدوا فى البحرين وليست لهم أملاك فى فارس لكنهم يعملون هناك فى مهن متفرقة(٢٧).

وإزاء ما سبق، أصدرت حكومة البحرين فى الثامن من مايو عام ١٩٣٧ قوانين الجنسية والمِلكية؛ اشتملت قوانين الجنسية على خمسة مواد؛ الأولى يُعد مواطنًا بحرينيًّا كل من ولد فى البحرين قبل أو بعد تاريخ هذا الإعلان –عدا ما نصت عليه المادة الثانية– وكذلك الأشخاص الذين ولدوا فى الخارج قبل أو بعد هذا الإعلان الذين آباؤهم أو أجدادهم من الأب ولدوا فى البحرين ما لم يقم آباؤهم وقت صغرهم بتسجيلهم لدى الوكيل السياسى البريطانى، أما المادة الثانية لا يعتبر الأشخاص المولودون فى البحرين قبل أو بعد تاريخ الإعلان والذين آباؤهم فى تاريخ ولادتهم حائزون على جنسية دولة أخرى؛ مواطنين بحرينيين: إذا سجلوا لدى الوكيل السياسى خلال سنة من بلوغهم سن الثامنة عشرة، وكانوا آنذاك يسكنون فى البحرين، أو خلال سنة من تواجدهم فى البحرين إذا كانوا يعيشون فى البحرين، وإذا سجلوا أسماءهم لدى الوكيل السياسى خلال سنة من هذا الإعلان إذا كانوا قد بلغوا سن الثامنة عشرة ويعيشون فى البحرين، وكذلك إذا سجلوا لدى الوكيل

السياسى خلال سنتين من تاريخ ميلادهم(٢٨).

أما المادة الثالثة كل من هو حائز على الجنسية البحرينية يفقدها فى حالة إذا تجنس مختارا بجنسية حكومة أُخرى، وصدور مرسوم من حاكم البحرين يلغى جنسيتة البحرينية إما بطلب مقدم من ذلك الشخص أو من تلقاء نفسه،إذا كان الشخص حائزا على جنسية حكومة أخرى وبناء على طلب من هذا الشخص يصدر مرسوم من قبل حاكم البحرين يلغى جنسيتة البحرينية، ونصت المادة الرابعة على أنه متى تزوجت امرأة برجل من جنسية بحرينية تصبح حائزة على الجنسية البحرينية، وإذا تزوجت امرأة بحرينية برجل أجنبى تفقد جنسيتها البحرينية، علاوة على أنه إذا اكتسبت امرأة الجنسية البحرينية عن طريق الزواج تفقدها متى طُلقت أو مات زوجها أو حازت على جنسية أُخرى، وأعطت المادة الخامسة لحاكم البحرين أن يمنح الجنسية البحرينية لأى شخص يسكن البحرين ويقدم طلبا بذلك، وله أن يلغى هذه المنحة إذا انقطع ذلك الشخص من السكن فى البحرين(٢٩).

أما قوانين المِلكية وهى الخاصة بامتلاك أملاك ثابتة من قبل أجانب؛ نص البند الأول على منع الأجانب الذين مُنعت حكومتهم من تملك أملاك ثابته " أراضٍ – بيوت " فى البحرين، وكان ذلك إشارة واضحة للحكومة الإيرانية ولرعاياها فى البحرين، أما البند الثانى فتتعهد حكومة البحرين أن تبلغ الحكومات الأجنبية التى سيتأثر رعاياها بهذا المنع، حيث كان مطلوبًا من الأجنبى أن يقدم إلى محكمة الإقليم قائمة بالأملاك الثابتة فى مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغه بالقرار(٣٠).

بادرت الحكومة الإيرانية فى يونيو عام ١٩٣٧ بالاحتجاج على صدور هذه القوانين باعتبارها مناهضة لسيادتها على البحرين، وأكدت أنه لن يترتب عليها أى مساس بحقوقها، بل كل هدفها هو فرض قيود على الإيرانيين الذين استقروا فى البحرين(٣١)، كما احتجت على معاملة رعاياها فى البحرين مؤكدة أن بعض الإيرانيين سُجنوا وطردوا نتيجة لتطبيق تلك

القوانين[٣٢]، وبخاصة بعدما قامت الحكومة البحرينية بطرد جميع الأجانب الذين لا يمتلكون جوازات سفر معتمدة من القنصليات البريطانية[٣٣]، وأضافت الخارجية الإيرانية أن كل تلك الإجراءات التى تقوم بها السلطات البحرينية لا تعتدى بأى شكل من الأشكال على الحقوق الشرعية لإيران فى تلك الجزر، ولا تعد دليلاً على استقلال البحرين[٣٤].

ردت بريطانيا بقولها إن هذا القانون قد تم وضعه عندما تزايدت الادعاءات الإيرانية فى البحرين، وأن هذا التصرف لا يعنى أنه محاولة لإضعاف الحقوق الإيرانية، فليس لإيران أية حقوق فى البحرين[٣٥].

وفى السادس عشر من يناير عام ١٩٣٨م، أصدر المستشار البريطانى بياناً يُذكر الإيرانيين المقيمين فى البحرين بتقديم قوائم بأملاكهم الثابتة لمحكمة المقاطعة، ولم يتقدم بتلك القوائم إلا إيرانى واحد، بينما الغالبية لم تُقدم[٣٦]، معتقدين أن قانون المِلكية كان خدعة من جانب حكومة البحرين لإقناع الإيرانيين بالحصول على الجنسية البحرينية، وكانت الفجوة الرئيسية فى القانون هو فشله فى تقديم عقوبات أو فرضها لمن لا ينصاع لأحكامه[٣٧].

لذا تم إجراء تعديل على قانون المِلكية فى يوليو عام ١٩٣٨م ينص على أنه لو فشل أى أجنبى فى تقديم قائمة بأملاكه كما هو مطلوب، يسمح لحكومة البحرين بمواصله التصرف من طرف واحد، وعلى محكمة الإقليم أن توافق تلقائيًّا على تقييم المثمن التابع لحكومة البحرين[٣٨].

وعليه كان الآباء الإيرانيون يتقدمون لقسم الأراضى لتسجيل الهدايا التى كانت فى صورة أملاك ثابتة باسم أبنائهم حتى يحتفظوا بأملاكهم بدلاً من بيعها، فحسب القوانين الشرعية كان الوالدان يديرون أملاك أولادهم القصر، وبهذا يستمرون فى الاستفادة من الأراضى كالسابق، وحسب قانون الجنسية فإن الطفل الذى يولد فى البحرين من والدين إيرانيين لديه خيار منح الجنسية البحرينية عند البلوغ، لذا اقترح البعض أن أملاك هؤلاء القصر الذين قد يصبحون فى المستقبل إما رعايا بحرينيين أو إيرانيين يجب وضعهم

تحت إدارة قسم القصر الحكومى والذى كان يسيطر عليه المجلس برئاسة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة(٣٩).

وقد رد على هذا الاقتراح بأن تصرفات الآباء الإيرانيين لا يمكن منعها قانونا؛ لأن الطفل الذى يولد لأبوين إيرانيين هو بحرينى منذ البداية ولا يوجد شك فى اتخاذه للجنسية البحرينية فيما بعد، وحسب قانون الجنسية كل ما يحدث هو أن الأب أو الوالدين يستطيعون التقدم لتسجيل الطفل كاحد الرعايا الأجانب خلال عامين من الميلاد أو الطفل نفسه لدى بلوغه ١٨ عامًا يستطيع أن يسجل نفسه كأحد الرعايا الأجانب، وبخلاف ذلك يُعد ويظل أحد الرعاياالبحرنيين(٤٠).

وأمام تلك التطورات أصدرت الحكومة البحرينية مجموعه من التعديلات والإضافات حول وضع الأجانب وهى؛ أى أجنبى يدخل البحرين ويرغب فى البقاء لمدة تزيد عن المدة المحددة فى تأشيرة الدخول سوف يتقدم قبل موعد نهاية التأشيرة إلى المندوب السامى بهدف الحصول على إذن بالإقامة لمدة عام واحد، وكل أجنبى سمح له بالإقامة فى البحرين حسب الفقرة السابقة ويريد أن يبقى فى البحرين يجب عليه قبل شهر على الأقل من نهاية مدته، أن يتقدم بطلب للمندوب السياسى لتجديد الإذن، وهو ما سيتم دون أى شرط، وفى حالة ضياع الإذن الذى قد حصل عليه الشخص الأجنبى، يجب عليه التقدم لوكيله السياسى بهدف الحصول على بدل للوثيقة المفقودة، كما يجب على الأجنبى أن يظهر الإذن الذى لديه إلى الشرطة عندما يطلب منه ذلك، وعندما يقوم الأجنبى بتغيير مكان إقامته من مدينة لأخرى عليه أن يبلغ المندوب السياسى بمكان إقامته الجديد، كما يتم دفع رسوم على الأذون تبلغ قيمتها خمس روبيات عند أول مرة، وروبية واحدة عند كل تجديد، فضلاً عن ذلك لا يطبق هذا النظام على الأفراد المسجلين فى الشركات أو المؤسسات، لكن يجب على تلك الهيئات إبلاغ الوكيل السياسى بعدد الأجانب لديهم(٤١).

وعليه فإنه يمكن القول إن قوانين الجنسية والمِلكية جاءت ردًّا على المعاملة السيئة التى كان يتعرض لها البحرينيون فى إيران، ولم تلعب دورًا مهمًّا فى تحجيم وتقليص النفوذ الإيرانى فى البحرين وفقط، بل استطاع النظام الحاكم من خلالها طرد عدد كبير من الرعايا الإيرانيين خارج البلاد، لكنه لم يستطع إنهاء وجودهم بسبب عدم خلو هذه القوانين من بعض الهنات والثغرات، فالإيرانيون استطاعوا التحايل عليها إذ وجدوا أن من مصلحتهم أن يتقدموا للحصول على الجنسية البحرينية، بصرف النظر عن حقيقة أنهم أصبحوا رعايا بحرينيين أم لا، أو عن طريق تسجيل أملاكهم بأسماء أبنائهم حتى يحتفظوا بها.

الرعايا الإيرانيون وبيان عام ١٩٤١م

في ٢٣ مايو عام ١٩٤١ أصدرت البحرين بيانًا إلى الرعايا الإيرانيين بها فيما يتعلق بأمورِ إيقافِ الملكية، وقد نص البيان على ثمانى فقرات، حَصرَ بهِ ادعاء ملكية الأراضي للأشخاص الوارثين الذين سكنوا تلك الأرض في البحرين منذ عام ١٩١٧ أو قبلها على أن تتوفر فيه عدة شروط منها؛أن يكون قد سكن الأرض من التاريخ أعلاه دون انقطاع، وأن يكون المدعي من رعايا البحرين، كما منع البيان أى فرد من السيطرة على أى أرض ما في البحرين بعد صدوره بدون إجازة مدير الطابو (المساحة)، واعتبر البيـــان كافة الأملاك المجهولة الهوية من الأراضي المسكونة وغير المسكونة عائدة للدولة[٤٢].

أدى هذا البيان إلى مصادرة أملاك الكثير من الرعايا الإيرانيين في البحرين، وعلى الرغم من ذلك لم تحتج طهران عليه، لكونها كانت مشغولة بتطورات الحرب العالمية الثانية، إذ كان عرش رضا شاه بهلوي يتهاوى، وقوات بريطانيا والاتحاد السوفيتيي كانتا تتأهبان لدخول أراضيه[٤٣].

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية وردت العديد من التقارير التى تفيد زيادة الهجرة غير المشروعة للبحرين، وأن هناك تسهيلات كبيرة قد

قدمت للإيرانيين للعمل فى شركات البترول، وأن ما يقرب من ألف إيرانى قد دخلوا إلى البحرين فى أقل من أربعة شهور وأخذوا الجنسية البحرينية؛ لأن البحرين تعد من المناطق التى تحقق كسب المال والثراء بصورة سريعة، فضلاً عن أن النواخذة "رؤساء السفن" يشجعون عمليات التسلل حيث يسهلون لهم السفر والعمل فى البحرين مقابل مبالغ يفرضونها على الراغبين(٤٤).

وليس أدل على ذلك من أن إحدى الدوريات البحرية البحرينية ألقت القبض على قارب قطرى به عشرة إيرانيين قادمين بدون جوازات سفر من إيران عبر قطر، وهو ما لاقى استياءً كبيرًا من قبل المسئولين البحرينيين(٤٥)، خاصة وأن الإحصاء الذى تم عام ١٩٤١م فى البحرين(٤٦) قد أظهر نسبة ليست بالقليلة للإيرانيين، حيث بلغ عددهم ٧٥٤٧ نسمة تقريبا بنسبة تصل إلى ٨,٤ بالمائة وهى نسبة عالية جدا مقارنة بالبحرينيين الذين بلغ عددهم٧٤٠٤٠ نسمة تقريبا بنسبة تصل إلى ٨٢ بالمائة(٤٧).

ونتيجة لذلك تمت مناقشة البند الذى تم طرحه فى مارس عام ١٩٤١م، والذى ينص على " أن أى شخص كان فى البحرين ذات يوم له حق الرجوع لها " حيث كانت النيهة هى تقديم تسهيلات سفر للإيرانيين الملتزمين المقيمين فى البحرين وقت التطبيق، ولكن هذا الأمر قد تم استغلاله فى عمليات الهجرة، فيذكر البعض أنه من إجمالى عدد ١٧٦ إذن سفر تم منحهم،كان من بينهم عدد من أذون البترول منحت عند دفع الرسوم المطلوبة منه، وبالتالى فإنه لمعالجة هذا الأمر يجب ألا يسمح لأى إيرانى بدخول البحرين، إلا إذا كان يحمل جواز سفر وطنى وتأشيرة للبحرين (٤٨).

وقد دلل على ذلك التقرير السنوى لدائرة الجوازات فى البحرين عام ١٩٤٥م، فذكر " أنه سمح لأكثر من ألف عامل معظمهم من الإيرانيين عام ١٩٤٤م بدخول البحرين شريطة أن تضمن شركة نفط البحرين (بابكو BAPCO) إعادتهم حينما تكون فى غنى عنهم"، علاوة عن أن الشركة قد تعمدت تقليل أجورها عن شركة آرامكو، الأمر الذى دفع البحرينيين للعزوف

عن العمل بها، مفضلين التوجه للمملكة العربية السعودية، فى حين أن تلك الأجور كانت سخية بالنسبة للإيرانيين والهنود [٤٩].

وعلى ذلك يمكن القول بإن الهجرة الإيرانية للبحرين كانت تلقى تسهيلاً وتشجيعًا من السلطات البريطانية وشركات البترول الموجوده فى البحرين، لتحقيق أهداف ومصالح سياسية، فالقائمون على تلك الشركات كانوا يفضلون العمال الأجانب على حساب العرب، فشركة نفط البحرين "بابكو" قامت بتنفيذ مخطط استعمارى يرمى إلى تشريد المئات من الأسر العربية، وإفساح المجال للعناصر غير العربية كالمتسللين الإيرانيين، وذلك بالتسريح المتواصل لعدد كبير من العمال عن طريق خفض رواتبهم.

لقد أصبح عدد الإيرانيين نتيجة للهجرة الجماعية كبيرًا بحيث يكاد يمسخ الهوية العربية للبحرين، وبالرغم من كل محاولات التستر التى يتعمدونها، وإظهار أنفسهم أنهم بحرينيو المولد والأصل، إلا أن ذلك لا ينفى ما سيتركه هؤلاء من أثر فيما بعد، والحقيقة أن جزءًا من مسئولية الهجرة الجماعية والإقامة والعمل من جانب الإيرانيين فى البحرين يقع على العرب أنفسهم، لأنهم كانوا يستنكفون من القيام بالخدمات الشخصية؛ كالعمل فى الفنادق أو المطاعم والمقاهى أو غير ذلك من الحرف، مما أدى إلى أن أصبحت هذه الحرف كلها فى يد الإيرانيين وغيرهم من الأجانب[٥٠].

وفى عام ١٩٤٧ أصدرت وزارة التعليم الإيرانية تعليماتها إلى جميع المدرسين بأن يلقنوا تلاميذهم أن البحرين جزء من إيران، وأن سكان هذه البلاد رعايا إيرانيون، إلا أن هذا الأمر لم ينل تأييدًاممن فى البحرين، باستثناء بعض الحوادث الفردية التى اتخذتها الحكومة الإيرانية ذريعة للتأكيد على نمو شعور موال لها بين سكان البحرين[٥١].

وفى عام ١٩٤٩م استصدرت الحكومة الإيرانية من البرلمان قرارًا بعزمها العمل على ممارسة أعمال السيادة على البحرين، فضلاً عن تطبيقها نظام الرسوم البريدية الداخلية على البريد الصادر إلى البحرين[٥٢].

صفوة القول؛ إنه على الرغم من نجاح البحرين فى مصادرة أملاك الكثير من الرعايا الإيرانيين بسبب بيان عام ١٩٤١م، إلا أن الفتره التى تلته وتحديدًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية قد شهدت تسلل عدد كبير من الإيرانيين إلى البحرين بمباركة من قبل شركات البترول والسلطات البريطانية، ومع إعلانهم أنهم لم يأتوا إلا بدافع الحصول على المال، إلا أن هذا السبب كان يخفى وراءه أهدافًا أُخرى تخدم فى الأساس مصالح طهران.

الرعايا الإيرانيون والحركة الوطنية فى البحرين

تُعد البحرين من أسبق إمارات الخليج العربى فى قيام الحركات الوطنية بها، وذلك لأسبقيتها فى مجال التعليم وإفراز عدد كبير من المثقفين، فضلاً عن وجود طبقة عمالية كانت أكثر تفاعلاً فى مواجهة المشكلات والقضايا، زد على ذلك ازدياد الفساد الإدارى نتيجه لتعسف المستشار البريطانى لحكومة البحرين بلجريف وغيره من الموظفين الذين اكتظت بهم الإدارة الحكومية، مما دفع فى اتجاه سرعة التحرك لمواجهته(٥٣).

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية أخذ المثقفون يتطلعون إلى أدوات للتعبير عن آرائهم فأسسوا مجلة صوت البحرين، وصحيفه القافلة لصاحبها على سيار والتى توقفت عن العمل وحلت محلها صحيفه الوطن(٥٤)، كما تأسست بعض النوادى التى كانت ملتقى للشباب الوطنى المثقف، وعلى الرغم من كونهانوادى أدبية وثقافية، إلا أنها أفسحت المجال أمام الوطنيين للتعبير عن آرائهم لمعالجه مشكلات بلادهم(٥٥).

ومع قيام النهضة الوطنية فى إيران اتسعت دائرة نشاط الإيرانيين المقيمين فى البحرين ضد الشيخ سلمان(٥٦)، خاصة بعدما بلغ عددهم ٦٩٣٤ نسمة بنسبة تصل إلى ٣٧,٥ بالمائة من إجمالى عدد الأجانب، وذلك حسب إحصاء عام ١٩٥٠م(٥٧)، فالوثائق البريطانية كشفت النقاب حول اشتراك عدد من الإيرانيين فى المؤامرة التى كانت تحاك بالشيخ بمساعده الشرطة المحلية وبعض رجال القبائل من قطر لإجباره على التنازل لصالح أحد إخوته(٥٨)،

إلا أن الشيخ لم يتمكن وقتئذ من استخدام العنف ضد الإيرانيين نظرًا لقوة الحكومة القائمة فى إيران، وكذا تقهقر السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، ولكن عقب توقيع اتفاقية النفط مع اتحاد الشركات النفطية العالمية " كونسرتيوم Consortium" وهدوء الأمور فى إيران واستعادة بريطانيا لقوتها، سعى شيخ البحرين لفرض مزيد من الضغط على الإيرانيين، وقد حدث ذلك فى صيف عام ١٩٥٤ عندما وقع قتال عنيف بين الإيرانيين وموظفى شيخ البحرين أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص، بل وتم اعتقال رؤساء الجالية الإيرانية وأُمر بمصادرة أموالهم(٥٩).

فالبحرينيون كانوا ينظرون للإيرانيين نظرة عدم ارتياح، والمثل السائد الذى يتناقله البحرينيون وهو " شر البلوش ولا خير العجم " يوضح الشعور الشعبى العام تجاه الإيرانيين، فعلى الرغم من أن معظم الإيرانيين فى البحرين شيعة إلا أنهم لا يتعاطفون مع نظرائهم العرب ربما بسب اختلاف المستوى الاقتصادى، فموقفهم إزاء التحرك الوطنى فى البحرين بداية الخمسينيات أثار الشبهات حول موقفهم العام من المطالب الوطنية، فعندما اشتد الصراع بين الحركة الوطنية والسلطة- وربما بإيعاز من الإنجليز- شَكلوا لجنة سُميت "بلجنة الاتفاق الوطنى" كى تنافس الهيئة التنفيذية العليا، وقد فسر الوطنيون هذا الموقف على أنه موقف معادٍ يحمل فى طياته رائحة الطابور الخامس(٦٠).

وعليه قامت الحكومة البحرينية عام ١٩٥٥ بتعديل قانون الجنسية الذى سبق وأن أصدرته عام ١٩٣٧، بإدخال شروط خاصة لاكتساب الجنسية البحرينية منها؛ أن يكون لمكتسب الجنسية ملكيات غير منقولة فى البحرين مع ضرورة إقامته عشر سنوات بصفة مستمرة، وأن يكون على معرفة تامة باللغة العربية (٦١).

لم يترتب على تلك التطورات أى رد فعل قوى من جانب الحكومة الإيرانية، حيث كان من الصعب فى تلك الفترة أن تقوم بتأييد رعاياها فى

البحرين لعدد من الأسباب منها؛ رغبتها فى عدم إزعاج حليفتها الجديدة بريطانيا، وامتلاكها القدرة الكافية للحيلولة دون قيام الفئات الوطنية فى إيران بمظاهرات لصالح إخوانهم فى البحرين(٦٢).

وحول تلك التطورات أكد البعض أن الحوادث الأخيرة فى البحرين تُعد نموذجًا من المنافسة السرية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى منطقة الخليج، ودللوا بأن نهضة الإيرانيين المقيمين فى البحرين تؤيدها شركات النفط الإيرانية ومن ورائها حكومتها، كما أن بريطانيا أرادت بذلك أن تقضى على معارضيها فى البحرين بصورة نهائية، إذ تعد هذه الأحوال خير فرصة لتعزيز مركزها فى البحرين؛ لأن إيران لن تستطيع القيام بأى عمل ضدها، نظرًا لإنضمامها إلى حلف بغداد (٦٣).

وعقب عدوان السويس عام ١٩٥٦م على مصر، وخروج المظاهرات الشعبية فى شوارع البحرين مطالبة بخروج المحتلين، وهاجموا الشركات البريطانية وألحقوا الأضرار بها(٦٤)، نشرت إحدى الصحف الإيرانية مقالاً بعنوان " نار فى البحرين " فى الثامن والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٦ أشارت فيه إلى أن مصر قد قامت بإيفاد عدد من الشخصيات للبحرين لإقناع حاكمها بالانضواء تحت لواء عبد الناصر، ولكن هذا الطرح قوبل بالرفض، وعليه اتجهت مساعى عبد الناصر نحو عمال منشآت النفط لإثارتهم ضد شيخ البحرين، مستغلين بذلك نفوذ بعض الوطنيين المتطرفين مثل عبد الرحمن الباكر، وبالتزامن مع ذلك كانت محطة إذاعة صوت العرب تثير سكان البحرين من الخارج محرضة إياهم على لزوم القيام بأعمال الهدم والتخريب فى منشآت النفط والإضراب عن العمل(٦٥).

وبالفعل قام كثير من أصحاب الحوانيت بغلق حوانيتهم وأضربوا عن العمل، كما أحدث الوطنيون خرابًا كبيرا فى كثير من الطرق، وعلية أصدر شيخ البحرين قرارًا بإلقاء القبض على زعماء هذه الحركة فى البحرين ممن يؤيدون مصر، وفى مقدمتهم عبد الرحمن وعلى الصفاح وعلى موسى

وغيرهم، حيث زج بهم فى السجون، الأمر الذى أدى إلى قيام الوطنيين بمظاهرة واسعة النطاق اصطدم فيها المتظاهرون برجال الشرطة(٦٦).

أثارت تلك التطورات قلق شيخ البحرين، فاضطر إلى تعديل سياسته تجاه الإيرانيين المقيمين فى بلاده، فقام بدعوة زعماء الجالية الإيرانية للاجتماع بهم مثل ميرزا أبو القاسموميرزا حسن قوشباشى ومحمد طيب طنجى وغيرهم، وفى هذا الاجتماع طلب منهم تشكيل جمعية من الإيرانيين المقيمين فى البحرين تكون مهمتها مكافحة العرب المؤيدين لعبد الناصر، وتعهد بإطلاق سراح الشرطى الإيرانى البلوشى وإجراء تسهيلات كثيرة للإيرانيين المقيمين فى بلاده(٦٧).

وبحلول عام ١٩٥٧ أصدر مجلس الوزراء الإيرانى قرارًا يقضى بضم البحرين لإيران باسم الإقليم الرابع عشر، وذلك طبقًا للتقسيم الإدارى الجديد الذى أعلن فى إيران(٦٨)، كما طالبت وسائل الإعلام الإيرانية بضرورة تمثيل نيابى لها فى البحرين وتعيين حاكم إيرانى عليها بحكم تبعيتها لبلادهم(٦٩).

وقد علق البعض على هذا القرار بأن " إيران التى رأت عاصفة العروبة تجتاح أقطار العالم العربى، حاولت أن تستبق الأحداث فأعلنت ضمها للبحرين خوفًا من أن يطالب العرب ولا سيما العراق بالمحمرة وغيرها من المناطق العربية الواقعة تحت حكم الشاه" (٧٠)، غير أن ما قامت به إيران بالنسبة للبحرين ظل إجراءً شكليًّا لا قيمة عملية له، ولم يكن له من أثر سوى عدم اعتراف السلطات الإيرانية بجوازات السفر البحرينية للبحرينيين الذين يزورون إيران من حجاج الشيعة، فضلاً عن أنها بدأت تعامل البحرينيين باعتبارهم رعايا تابعين لها، وذلك بإرغامهم على حمل وثائق سفر إيرانية وانتزاع إقرارات بالرعوية الإيرانية طمعا فى استغلالها فى أى وقت، كما أن البحرينيين حين يدخلون إيران يصبحون خاضعين لقانون الخدمة العسكرية، وقد تعرض كثير من البحرينيين لذلك، ولم تخلصهم

إلا الأموال التى دفعوها للسلطات الإيرانية [٧١].

وفى سياق متصل أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أنه لن يكون من المناسب لإيران أن تزيد من التوتر، فيجب على الإيرانيين أن يدركوا أن الأمر لن يكون محل ازدراء من جانب البريطانيين فقط، بل من جانب السعودية وبقية البلاد العربية الأخرى التى سوف تعارض أى توغل للإيرانيين فى هذه المنطقة[٧٢].

وعليه عبر شاه إيران للسفير الأمريكى فى طهران عن اعتقاده أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تُقدِّر بشكل كامل الأهمية التى تضعها إيران فى موضوع استعادة سيادتها على البحرين، وأنه لا يستطيع فهم إصرار بريطانيا على الاحتفاظ بها والتى تُعد بلا قيمة بالنسبة لهم، لكن استعادتها يوجد فى صميم الطموحات الوطنية الإيرانية، وأن عودة البحرين سوف تزيد من شعبية بريطانيا والدول الغربية الأخرى فى إيران، بما أن هذا سَيُعد تصحيحًا للخطأ الذى ارتكب فى حق إيران[٧٣].

وإزاء تلك التطورات سارعت الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٩، إلى دعم جميع العناصر الموالية لها في البحرين، حيث تشكلت العديد من المنظمات السرية بين أوساط المدرسين والطلبة وصغار الموظفين والعمال، مثل منظمة "الثوريون العرب" و"منظمة الشباب الناصري" اللتان وجهتا نشاطهما في الأساس لمحاربة الإيرانيين الموجودين في البحرين، وذلك عبر اتصالهما بالمنظمات القومية السرية الموجودة في البحرين كجبهة القوى القومية "حركة القوميين العرب" التي كان من أهم أهدافها مقاومة الإستعمار البريطاني، ومعارضة الإدعاءات الإيرانية، ونظام حكم آل خليفة[٧٤].

ومع هذه المواجهة تقلص عدد الإيرانيين فى البحرين، فحسب إحصاء عام ١٩٥٩م بلغ عدد السكان الأجانب فى البحرين قرابة ٢٤٤٠١ نسمة مثل الإيرانيين، منهم ما يقرب من ٤٢٠٣ نسمة بنسبة تصل إلى ١٧,٢ بالمائة

وهى نسبة قليلة جدًا إذا ما قورنت بالإحصائين السابقين [٧٥].

وفى عام ١٩٦٠م اعترفت إيران بإسرائيل للمرة الثانية اعترافاً واقعيًّا، مما دفع الدول العربية لشن حملة قوية ضد إيران، حتى إن عبد الناصر أعلن فى السادس والعشرين من يوليو ١٩٦٠م قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وخاطب الشاه قائلاً "انظر إلى زملائك نورى السعيد وعدنان مندريس إن نفس المصير بانتظارك"، وعليه شنت الصحف الإيرانية حملة مضادة ضد القاهرة، وأكدت أن هناك مجموعه من العوامل هى التى دفعت ناصر للقيام بذلك منها؛ رغبته فى تأكيد زعامته على العالم العربى باعتباره مدافعًا عن القومية العربية، ورادعًا لإسرائيل والاستعمار، وكذا سعيه لنيل رضى الإتحاد السوفيتى بهدف الحصول على المعدات العسكرية منها، وتحديدًا طائرات الميج ١٩، الأمر الذى زاد من الشقاق بين إيران والدول العربية[٧٦].

وقد شهدت السنوات الأولى لستينيات القرن الماضى توقف إيران عن ادعاءتها فى البحرين، وربما يعود ذلك إلى رغبة إيران فى تخفيف حدة العداء مع العرب عقب الاعتراف بإسرائيل، وكسب ود الأنظمة العربية فى الخليج من ناحية، لا سيما بعد ما شهدت العلاقات العربية العربية توترًا شديدًا فى تلك الفترة، ومن ناحية أخرى تسعى إلى إرضاء الدول الاستعمارية وتحديدًا الولايات المتحدة لضمان مساعداتها فى تحقيق أطماعها فى الخليج العربى.

الهجرة الإيرانية للبحرين

تزايدت الهجرات الإيرانية فى الستينيات بشكل ملحوظ مع تزايد إنتاج النفط فى دول الخليج والحاجة للمزيد من الأيدى العاملة وبدأ ازدياد التواجد الإيرانى على أرض الخليج العربى يُشكل ظاهرة خطيرة نظرًا لما يحمله من أبعاد خطيرة مثل؛ تشكيل أغلبية غير عربية فى منطقة الخليج العربى يمكن استخدامها كقوة ضاغطة على القوى المحلية وقيامها بنشاط تخريبى فى هذه الدول إذا اقتضت الحاجة[٧٧].

ولتحقيق ذلك سعت الحكومة الإيرانية إلى تقديم الدعم للمهاجرين والمقيمين فى البحرين من الإيرانيين، وكان من ضمن أولويات هذه المخططات إرسال طبقة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال يمكنها تأسيس قواعد شعبية عريضة ومؤثرة فى الشارع البحرينى، فى نفس الوقت كانت إيران تبدى حرصًا واضحًا على إبقاء المهاجرين بمعزل عن المجتمع البحرينى، ولهذا فقد أقام هؤلاء مدارس خاصة لأبنائهم تعمل وفق المناهج الإيرانية، كما أنشأوا أنديتهم الخاصة التى كانت مهمتها خلق أجواء ثقافية واجتماعية شبيهة بتلك الموجودة فى إيران، إضافة إلى الإبقاء على العادات والتقاليد واللغة الفارسية بما يحفظ ولاءهم العرقى والقومى(٧٨).

وعليه فقد أشار البعض إلى أن الإيرانيين الموجودين فى البحرين فى ذلك الوقت ينقسمون إلى فئتين؛ الأولى وهم الإيرانيون الذين اكتسبوا الجنسية البحرينية سابقًا وهؤلاء يتوزعون على ثلاث مجموعات هى: الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال وقد شكل هؤلاء طبقة مستقلة تهدف إلى السيطرة على خيرات البلاد واحتكار مصادر الدخل والنفوذ وكان هؤلاء على ارتباط وثيق مع السلطات فى طهران، والإيرانيون الذين سكنوا البحرين منذ مئات السنين واندمجوا مع إخوانهم البحرينيين العرب، والإيرانيون الذين لم يتخلوا عن قوميتهم الإيرانية، الثانية وهم الإيرانيون الذين لم يكتسبوا الجنسية البحرينية "المهاجرين"، وينقسم هؤلاء إلى المهاجرين الذين كانت هجرتهم تلقائية بحثًا عن الرزق والحياة الآمنة، والمهاجرين الذين نظمت هجرتهم السلطات الإيرانية، لإيجاد قوة شعبية تتحالف مع طهران داخل البحرين وكانوا يشكلون خطرًا كبيرًا(٧٩).

وفى هذا السياق أشار عبد الرحمن الباكر " أن إيران تتربص الشر بإمارات الخليج للإستيلاء عليها إذا ما سنحت لها الظروف أو مهدت لها بريطانيا قبل رحيلها من الخليج لتجعل من كل إمارة قبرص ثانية بحكم وجود الجاليات الإيرانية الكبيرة، فهناك فى كل جزء من الخليج العربى الطابور

الخامس الإيرانى بما يتمتع به من امتيازات لا يتمتع بها السكان الأصليون فمعظمهم يتولون المراكز الحساسة فى كل إمارة سواء فى الدوائر الحكومية أو فى المجال الإقتصادى"، وأضاف " أن هذا الأمر كان خطة مرسومة من قبل حلف بغداد لإغراق الخليج العربى بموجات من الجاليات الأجنبية وبخاصة الإيرانية"(٨٠).

وإزاء تلك التطورات أصدر عيسى بن سلمان حاكم البحرين فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٦٣م قانوناً للجنسية البحرينية تضمن معظم ما اشتمل عليه قانون عام ١٩٣٧م، لكنه احتوى على بعض الإضافات منها؛ يُعد الشخص بحرينيا إذا ولد فى البحرين لأبوين مجهولين ما لم يثبت العكس، علاوة على أن حاكم البحرين يمنح الجنسية البحرينية لكل أجنبى كامل الأهلية إذا طلبها شريطة أن يكون مر على إقامته فى البحرين مدة خمس وعشرين سنة متتالية، أو خمس عشرة سنة متتالية إن كان عربيا على أن تبدأ هذه المدة بعد تاريخ العمل بهذا القانون، وأن يكون حسن الخلق، ويجيد اللغة العربية، ويكون لديه فى البحرين عقار ثابت مسجل باسمه لدى دائرة الطابو لحكومة البحرين (٨١).

كما نص القانون على أنه لا يُسمح للأجنبى الذى اكتسب الجنسية البحرينية حق الانتخاب أو التمثيل أو الترشيح أو التعيين فى المجالس المحلية عدا الأندية أو الجمعيات الخاصة قبل انقضاء عشر سنوات من تاريخ حصوله على الجنسية، ويسرى هذا الحكم على من سبق لهم التجنس بالجنسية البحرينية قبل العمل بهذا القانون، وتسرى السنوات العشر بالنسبة لهؤلاء من تاريخ العمل بهذا القانون(٨٢).

واشتمل القانون على أنه إذا مُنح رجل الجنسية البحرينية فيعتبر أولاده القصر وقت منحه الجنسية بحرينيين بالتجنس، على أن يكون لهم خلال سنة من تاريخ بلوغهم سن الرشد اختيار جنسيتهم الأصلية، كما يعتبر بحرينيا بالتجنس كل من يولد لهذا الرجل بعد تجنسه، ولا يترتب على اكتساب

الأجنبى الجنسية البحرينية أن تصبح زوجته متمتعة بها، إلا إذا أعلنت وزارة الداخلية رغبتها فى ذلك، وأن تكون الزوجة قد استمرت مقيمة مع زوجها فى البحرين لمدة خمس سنوات من تاريخ إعلان رغبتها، والشئ ذاته ينطبق على المرأة الأجنبية التى تتزوج من بحرينى، أما المرأة البحرينية التى تتزوج من أجنبى لا تفقد جنسيتها إلا إذا أدخلت فى جنسية زوجها الأجنبى، ومع ذلك تُرد لها جنسيتها البحرينية من تاريخ انتهاء الزوجية إذا أعلنت رغبتها بذلك إلى وزير الداخلية وكانت إقامتها فى البحرين أو عادت للإقامة فيها، بالإضافة إلى ما سبق يمكن لحاكم البحرين سحب أو إسقاط الجنسية البحرينية من الشخص المتجنس بها إذا حصل عليها بطريق الغش أو إذا أُدين فى البحرين خلال عشر سنوات من تجنسه بجريمة تمس شرفه أو أمانته أو إذا انخرط فى خدمة دولة معادية، أو تسبب فى الإضرار بأمن الدولة، وتسحب الجنسية البحرينية فى هذه الحالة من الشخص المدان وحده(٨٣).

وعلى ما يبدو أن عددًا من المواد التى احتوى عليها هذا القانون كانت موجهة بالدرجة الأساس إلى الإيرانيين الذين تزايدت أعدادهم نتيجه للسياسات التى اتبعتها حكوماتهم بهدف خلق قوة داخل البحرين يمكن استخدامها لخدمة أهداف طهران، خاصة وأن عددًا ليس بالقليل من الإيرانيين كانوا يحصلون على الجنسية البحرينية بهدف التوارى خلفها لتحقيق ما يتعذر عليهم الوصول إليه بدونها.

كما تنبه الحكام والمسئولون فى دول الخليج لخطر الهجرة الإيرانية، مما دفعهم لبحث القضية على مستوى الجامعة العربية (٨٤)، وعليه تم عرض القضية على لجنة الشئون السياسية بالجامعة فى دورتها الحادية والأربعين، وبدورها أصدرت قرارًا فى الحادى والثلاثين من مارس عام ١٩٦٤م جاء فيه: أن المجلس قد بحث ببالغ الاهتمام موضوع الهجرة الأجنبية إلى إمارات الخليج العربية، وما تشكلة من خطر على المنطقة العربية، وعلى ذلك فقد

أصدر مجموعة من التوصيات هى؛ أن تبادر أجهزة الإعلام فى الجامعة والدول الأعضاء إلى تناول تلك الهجرات، وتوضيح أخطارها، وأن يتم إيفاد بعثة من الجامعة العربية للاتفاق مع أمراء الخليج على تقييد الهجرة الأجنبية اتقاءً لأخطارها المشتركة، وبحث وسائل توثيق الروابط الأخوية العربية، علاوة على إعادة بحث الموضوع فى أقرب وقت ممكن على ضوء تقارير بعثة الجامعة ودراستها لوضع خطة عربية مشتركة للتعاون مع هذه المنطقة فى شتى الميادين ودرء الأخطار الأجنبية عنها(٨٥).

وخلال مؤتمر القمة العربي الثاني الذي انعقد في الإسكندرية في سبتمبر عام ١٩٦٤ بناءً على دعوة الرئيس جمال عبد الناصر للرؤساء والملوك العرب، تشكلت على إثره بعثة من الجامعة العربية سميت بـــ "بعثة الأخوة العربية" التي ناقشت موضوع الهجرة الإيرانية إلى إمارات الخليج العربية،ولاسيما البحرين(٨٦)،وقد بدأت جولتها بعد ذلك في نوفمبر عام ١٩٦٤، وبعد أن أنهت زيارتها للبحرين رفعت تقريرًا مفصلاً إلى اللجنة السياسية للجامعة، أوضحت فيه تزايد هجرة الإيرانيين إلى الخليج، وأوضحت إن ذلك الأمر نابع من مطامع الحكومة الإيرانية وتوسعاتها على شـــواطئ الخليج العـــربي الغربية، وحثت الدول العربية الأعضاء على تكريس العمل الجماعي العربي لمواجهة ذلك الخطر الذي يُهدد مستقبل أبناء إمارات الخليج العربية (٨٧).

وتفعيلاً لتلك التوصية سعى بعض حكام الخليج إلى إصدار منشورات بإنهاء مدة سريان جميع الجوازات الممنوحة للأجانب وعدم تجديدها، إلا بعد تحريات دقيقة للتأكد من حامليها، واتفقوا على ألا تعتمد الدول العربية هذه الجوازات إلا بعد تحريات السلطة المختصة، وأن توجه الدول العربية المجاورة للخليج عناية خاصة إلى مكافحة المتسللين بهذه الجوازات أو بدونها، كما بحثوا موضوع إنشاء مكتب موحد للجوازات تُمثل فيه جميع الإمارات لمكافحة هذا الخطر، كما وعد الأمراء جميعهم ببذل جهود كبيرة

لمقاومة وترحيل العناصر التى وفدت إلى بلادهم فىالسنوات الأخيرة[٨٨].

دفع هذا الأمر طهران إلى شن حملة قوية ضد الجامعة العربية في بداية عام ١٩٦٥ بسبب نشاط الجامعة الذي عدته نشاطًا للجمهورية العربية المتحدة في البحرين، محاولة منها لكشف نواياها التوسعية للرأي العام العربى والعالمي[٨٩].

وفي عام ١٩٦٥م أقرت الجمهورية العربية المتحدة توصيات مؤتمر وزراء العمل الذي انعقد في بغداد في الفترة من٦-١١ يناير من العام نفسه،ونصت على إصدار تشريعات عربية لإيقاف الهجرة الإيرانية للبحرين،وتعريب كافة الوظائف الشاغرة فيها،ودعم حكومتها بشتى الوسائل عن طريق إرسال بعثات تعمل على زيادة وعي سكانها من مخاطر الهجرة الإيرانية، وتكثيف الجهود العربية لإرسال أكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة العربية[٩٠]، خاصة بعدما بلغ عدد الإيرانيين فى البحرين حوالى ٧٢٢٣ نسمة حسب إحصاء عام ١٩٦٥[٩١].

وردًّا على ذلك اتخذ مجلس الوزراء الإيرانى برئاسة عباس هويدا فى سبتمبر ١٩٦٦م قرارًا خُولَت بموجبه السفارة الإيرانية فى الكويت صلاحية إصدار جوازات سفر للإيرانيين الموجودين فى الكويت وبقية دول الخليج، كما قام الشاه بمتابعة تغلغل الإيرانيين فى الخليج العربى عن طريق مكتب خاص عُنى بهذا الموضوع فى مقر حُكمه، حيث استهدف هذا المكتب تشجيع التسلل الإيرانى وممارسة كافة الضغوط على الأقطار العربية ودعم الجمعيات السرية والثقافية مستغلاً فى ذلك ما كانت تعانيه دول الخليج العربى من عجز فى مسألة العمالة[٩٢].

قوبل هذا الأمر برفض واضح من قبل الأقطار العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة والتى أيدت توصيات المؤتمر الثاني لوزراء العمل الذي انعقد في القاهرة في الفترة من ٢٩ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر عام ١٩٦٦، ونبه على مخاطر الهجرة الإيرانية وأثرها على البحرين كما أقر كل

توصيات مؤتمر بغداد(٩٣).

وبدورها اتخذت السلطات الإيرانية مجموعة من الإجراءات التعسفية ضد السكان فى عربستان بهدف إرهابهم وإجبارهم على الهجرة للخارج، وهو الأمر الذى قُوبل بمظاهرات واحتجاجات عنيفة من قبل السكان(٩٤).

واستمرارًا للتوترات القائمة بين البحرينيين والإيرانيين، وخاصة بعد أحداث التاسع من يونيو عام ١٩٦٧م فى البحرين علق بارسونز A.D.Parsons رئيس القسم السياسى البريطانى فى البحرين عليها بأنه قد تم المبالغة فيها من الجانب الإيرانى، حيث كان التمرد تعبيرًا عن التوترات الكامنة بين البحرينيين والإيرانيين المقيمين فى البحرين، حيث ازدادت تلك التوترات ووصلت إلى حد التراشق بالألفاظ، فالبحرينيون زعموا أن الإيرانيين كانوا يساعدون إسرائيل بإرسالهم البترول، واتهم الرعايا الإيرانيون البحرينيين بعدم كفاءة العسكرية العربية ثم وصل هذا التراشق إلى صدام شمل نحو ٣٠٠ شخص، ولكن الأمر تم السيطرة عليه، ولكن ظل هناك قدر من الإزدراء ضد الإيرانيين، حيث كانت هناك بعض الهجمات عليهم فى الصحف الأسبوعية بسبب الادعاء بدعمهم لإسرائيل (٩٥).

وقد ظل هذا التخوف قائمًا، فعندما تطايرت الأقاويل حول إمكانية قيام مسئولى البحرية الإيرانية بزيارة إلى البحرين فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٦٧ أبدى حاكم البحرين رفضة لذلك، وقد أرجع المسؤليون البريطانيون هذا الرفض إلى أن الحاكم كان شديد الحساسية تجاه الدعاية العربية بأن هناك مؤامرة بين البريطانيين والشيوخ بإبعاد الخليج عن العرب كمقدمة لتسليمة إلى إيران، وأن وجود مسئولى البحرية الإيرانية فى البحرين سيوفر سلاحًا للقائمين على تلك الدعاية (٩٦).

كما دار الحديث حول الضباط الإيرانيين الذين يتواجدون فى مهام مع البحرية الملكية وأنه قد تم مناقشه هذا الأمر مع لجنة التعاون العسكرى، وقررت اللجنة أنه يجب القيام بهذه المهام بحيث تكون السفن المشاركة فى

البحر طوال الفترة التى يتواجد بها الضباط الإيرانيون على متنها، ولو اضطرت السفن للتواجد فى البحرين لن يسمح للضباط بالنزول إلى الشاطئ ولو إلى القاعدة البحرية فى الجُفير Jufair وسوف يتم إبعادهم(٩٧).

وفى محاولة من بريطانيا لإزالة الشكوك التى كانت تساور المسئولين البحرينيين، أكدت على أنهاتعد المطلب الإيرانى بلا أساس، وأن الملخص التاريخى للأحداث فى ممالك الخليج فى الفترة من عام ١٩٥٣-١٩٦٤م كلها توضح كيف عارضت بريطانيا باستمرار المطلب الإيرانى(٩٨).

ترحيل الرعايا الإيرانيين من البحرين عام١٩٦٨م

أعلنت الحكومة البحرينية فى مارس عام ١٩٦٨م أنه على كل الأجانب الذين يحملون أوراق هوية، أن يتقدموا إلى قسم الهجرة لإعادة تسجيل الأذون الخاصة بالإقامة، حيث كانت هناك تعليمات لوزارة الهجرة بتقديم أصحاب تلك الأوراق إلى المحاكم، حتى تقرر عما إذا كان سيتم السماح لهم بالبقاء فى البحرين أم لا (٩٩).

وعند فتح باب الإجراءات تقدم ٢٥ شخصًا من حاملى شهادات الهوية إلى المحاكم المختصة، إلا أن كل من تقدموا طُلب منهم جميعًا مغادرة البلاد، وقد كانوا جميعهم من الإيرانيين، حيث هدفت الحكومة إلى التخلص منهم، لأنهم تسببوا فى العديد من المشكلات التى رافقت مغادرة الحاكم لاجتماع الحكام بدبى(١٠٠)، ونتيجة لتلك الممارسات دب التوتر بين أعضاء الجماعات الإيرانية الأكثر استقرارا فى الجزيرة، ونقلوا بدورهم هذا التخوف إلى بلادهم مؤكدين أن إخوانهم الذين طردوا من قبل المحاكم البحرينية قد تعرضوا للظلم(١٠١).

وفى ٢٣ أبريل عام ١٩٦٨ دار حديث بين أحد المسئولين البريطانيين ووزير الخارجية الإيرانى أردشير زاهدى Ardeshir zahedi، حيث ذكر الأخير أن الحكومة الإيرانية قد تلقت معلومات بأن الإيرانيين فى البحرين لا يعاملون بشكل جيد من قبل الحكومة هناك (١٠٢).

وعليه تعهد وزير الخارجية بفحص تلك التقارير التى قُدمت للحكومة الإيرانية وعقب عملية الفحص ذكر أن النية وراء القرار التى اتخذته البحرين كان تسهيل ترحيل مثيرى الشغب، إلا أنه على ما يبدو أن الأوامر التى صدرت للمحاكم لم تكن واضحة، مما أدى إلى ترحيل عدد من الإيرانيين الأبرياء ممن أقاموا لسنوات عديدة فى الجزيرة، كما أن هذا التطور قد أدى بطبيعة الحال إلى قلق لدى الإيرانيين والجاليات الأجنبية الأخرى التى تعيش فى البحرين، وكذلك للموظفين من العمالة الأجنبية(١٠٣).

وعندما علم الشاه بأعداد الإيرانيين الذين تم ترحيلهم أبدى غضبه الشديد وذكر أن الشيخ عيسى يسير جيدًا فى تحويل البحرين إلى قبرص أُخرى، وأكد أنه كان يتلقى رسائل يوميًا من الإيرانيين فى البحرين يطلبون منه السلاح والمساعدة لبدء معركة تحرير الجزيرة، لكنه لم يكن يرغب فى خلق المشكلات لنظام خليفة، لذا يجب أن يدرك حاكم البحرين أنه كان يجلس على قنبلة، وأنه فى سلطة الشاه أن يشعل الفتيل(١٠٤).

كما أكد على أنه إن لم تتوقف عمليات الترحيل التى تتبعها الحكومة البحرينية ضد رعاياه سيكون مضطرًّا لاتخاذ موقف واضح وخطوات تصعيدية ضدها(١٠٥).

ولما علم الشاه بأن المسئول السياسى البريطانى – روبرتس Roberts – يسعى لأن توقف السلطات البحرينية عمليات الطرد وأنها لا تمانع ذلك، أعلن بأن بلاده ستتخلى عن مطالبتها بالبحرين، وأنه لن يستخدم القوة للاستيلاء عليها، وأن هدفه من بناء قواته هو حماية إيران وليس العدوان، ولو أن الهدف من بناء قوته العسكرية هو ضرب العرب فى الخليج، فإن لديه الكثير مما يفى بهذا الغرض(١٠٦).

وفى هذا السياق تقابل بارسونز Parsons مع حاكم البحرين فى ٢٥ أبريل عام ١٩٦٨م وحذره من أن الإجراءات التى تتخذها الحكومة البحرينية تجاه الرعايا الإيرانيين ستؤدى إلى صدام قوى وغير ضرورى مع الحكومة

الإيرانية، وأكد " لو أن الترحيل كان مقصورًا على مثيرى الشغب، فالأمر يستحق المخاطرة، لكن النظام الحالى يرفض مد أُذون الإقامة لكل من يَمثل أمامه بصرف النظر عن الظروف الشخصية لكل شخص"(١٠٧).

وقد تجددت مطالب بارسونز مرة أُخرى للمسؤلين فى البحرين بأن يجدوا حلاً لما يجرى، وبخاصة بعدما بلغ عدد الإيرانيين الذين رحلوا خارج البلاد ٤٩ شخصًا، وبالفعل لاقت مطالبه رد فعل إيجابيًّا، حيث صدرت بعض الأوامر بإيقاف عمليات الترحيل(١٠٨).

والجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى رغبة بريطانيا فى الظهور أمام إيران بأنها لازالت تمسك بيديها أوراق اللعبة داخل البحرين حتى عقب إعلان انسحابها منها، كانت تسعى إلى الضغط على طهران كى تسمح بمرور الرعايا البريطانيين عبر أراضيها باتجاه الشرق إلى أفغانستان وباكستان، خاصة وأن السفارة الإيرانية فى لندن لم تكن ترغب فى منحهم تأشيرات للعبور (١٠٩).

وقد أثير موضوع ترحيل الإيرانيين من البحرين فى البرلمان الإيرانى من قبلPezeahkpur رئيس حزب كل الإيرانيين، وخرجت حول هذا الأمر مقالة بعنوان "الوحشية الإستعمارية فى البحرين" أدانت الأعمال التى قامت بها البحرين تجاه الرعايا الإيرانيين(١١٠). ومنها إجبار الحكومة البحرينية للعديد من الرعايا الإيرانيين بتسوية حساباتهم خلال فترة محددة وإجبار العديد منهم على بيع أملاكهم باسعار زهيدة، كما رفضت منح وظائف للمواطنين الإيرانيين "أصحاب الجنسية الإيرانية"، فضلاً عن ذلك تم إغلاق المدارس فى وجه الطلاب ذوى الأصول الإيرانية، بل ودفع الطلاب الأخرين للقيام بمظاهرات معادية لهم(١١١).

وقد علق بعض الإيرانيين على تلك التطورات بأن عمليات التهجير كانت إما بسب عزف أحد الرعايا للموسيقى الإيرانية فى حفلات الزفاف، أو اتهام البعض بتهمة إهانه مسئولى الشيخ، ورفض الانضمام لأتباع الشيخ

خليفة فى مظاهراتهم المعادية للإيرانين[١١٢].

وفى الخامس من يونيو عام ١٩٦٨م نشرت إحدى الصحف الكويتية تعليقًا حول ما يجرى فى البحرين، فذكرت أنالحكومة البحرينية حاولت تقوية موقفها أولاً ببدء حوار مع القوى الوطنية، لكنها لم تتلق ردًّا فى هذا الجانب، كما أن زيارات حاكم البحرين إلى السعودية والكويت والعراق لم تؤد إلى وجود ضمانات كافية للدفاع المستقبلى للبحرين، وعند ذلك بدأت السلطات التفكير فى المخاطر الداخلية فى البحرين فبدأت فى إقامة حرس وطنى وطردت عددًا من الإيرانيين، كما لو كانت البحرين تمر بفترة فوضى، علما بأن أغلب هؤلاء كانوا من المواطنين المخلصين[١١٣].

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تجددت الأحداث فى هذا الشأن، ففى أوائل أغسطس عام ١٩٦٨ قام القسم الطبى فى البحرين بتسريح ما بين ٤٠ إلى ٥٠ شخصًا من فريقه فى أقسام الممرضات ومساعدى الأشعة وفنيى المعامل، وقد كان جميع من تمت الإشارة إليهم من الإيرانيين فيما عدا اثنين أو ثلاثة من الباكستانيين والعمانيين[١١٤].

عندئذ اتصل مسئول فى السفارة الإيرانية برئيس القسم الشرقى وذكر له ما قاله روبرتس فى مايو الماضى حول ترحيل البحرين للإيرانيين وذكر أن السفارة الإيرانية لديها معلومات وتقارير عن تجدد عمليات الترحيل والتمييز ضد من يحملون الجنسية الإيرانية فيما يتعلق بالوظائف وآخرها ما حدث بالقسم الطبى[١١٥].

وحول هذا الأمر أجاب رئيس القسم الشرقى أنه على ما يبدو أن ما تم فى البحرين كان أمرًا يتعلق بالإدارة، حيث قام مدير الخدمات الطبية بوضع قائمة بالمناصب فى قسمه التى يمكن أن يشغلها بحرينيون، وكانت النية تنفيذ هذا الأمر خلال فترة زمنية، لكن فى غيابه قام البعض بتنفيذ الأمر على دفعة واحدة، وقد ناقش الأطباء الأوروبيون الأمر مع الشيخ خليفة عقب عودته من لندن فى ١٨ أغسطس عام ١٩٦٨، ونتيجة لهذا الأمر عاد البعض

لعمله مرة أخرى، والشئ الوحيد الذى يدعو للراحة فيما يتعلق بالإيرانيين، هو أنه لم يتم اضطهادهم ومضايقتهم بأى شكل أو صورة لترك البلاد، بالرغم من أنهم كانوا عاطلين عن العمل(١١٦).

وبالتالى فإن الأمر لم يكن تمييزًا أو تفرقى ضد الإيرانيين بقدر ما هو بسبب التخبط الإدارى والحماسة الزائدة من القضاة فى البحرين الذين رأوا أن تلك المناصب التى يشغلها الأجانب يمكن للبحرينيين العاطلين القيام بها(١١٧)، وأضاف المسئول البريطانى بأنه لم تكن هناك أية مضايقات للإيرانيين ولا يوجد ما يسمى ترحيلهم عن الجزيرة، وإذا أرادت الحكومة الإيرانية تقديم التماسات عن رعاياها المتضررين من برنامج التحول للعمالة البحرينية فستسعى بريطانيا لنقل هذه الإلتماسات إلى حكومة البحرين(١١٨).

الإستفتاء والرعايا الإيرانيون

كان لإعلان بريطانيا رغبتها فى الانسحاب(١١٩) من منطقة الخليج العربى فى يناير عام ١٩٦٨م أثره الواضح على البحرين من حيث تخلصها من معاهدات الحماية التى كانت تربطها ببريطانيا، وبالتالى ظهورها كدولة مستقلة من دول الخليج(١٢٠)، وعقب هذا التصريح ركزت بريطانيا جهودها الدبلوماسية مع إيران بهدف الوصول لحل لمشاكل الادعاءات الإيرانية، وقد شاركتها فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ووساطة الكويت والمملكة العربية السعودية(١٢١).

وفى الرابع من يناير عام ١٩٦٩م أدلى الشاه بتصريح أثناء تواجده فى نيودلهى ذكر فيه: "أن جزر البحرين قد فصلها الإنجليز عن بلادنا قبل مائة وخمسين عامًا، وألحقوها بإمبراطوريتهم، ولكن الوقت قد حان الآن لكى يخرج الإنجليز من هذه المنطقة، وأن يكون انسحابهم انسحابًا أساسيًّا وواقعيًّا، ومن ناحية أخرى فإن إيران تحرص على الالتزام بسياستها القائمة على أساس عدم اعتماد القوة فى الحصول على مكاسب إقليمية، وإذا كان سكان البحرين لا يرغبون فى الانضمام لبلادنا، فنحن لن نلجأ للقوة لأن ذلك

يتعارض ومبادئ سياستنا"[١٢٢].

على ما يبدو أن هذا التغير الواضح فى السياسة الإيرانية كان مدفوعًا بعدة عوامل منها؛ زوال المخاوف الإيرانية من وجود صلات بين التيارات الوطنية فى البحرين، وبين تيار القومية العربية، تلك الصلات التى ظهرت بوضوح أثناء عدوان السويس عام ١٩٥٦م، وبعد حرب يونيو عام ١٩٦٧م، أو حدوث اتفاق بين بريطانيا وإيران حول أن تترك الأولى للأخيرة فرصة احتلال الجزر التابعة لمشيخات ساحل عمان، مقابل تخلى إيران عن المطالبة بالبحرين، أو نتيجة للاجتماع الذى تم بين الشاه والملك فيصل فى الرياض عام ١٩٦٨م والذى استطاع خلاله العاهل السعودى إقناع الشاه بأن استمراره بالمطالبة بالبحرين سيؤدى إلى ظهور عناصر تقدمية، وأنه من الأفضل ترك السلطة فى يد آل خليفة تدعيمًا للأنظمة الحاكمة المحافظة الأخرى [١٢٣].

عقب تلك التطورات طرحت إيران حلاً لتسوية مشكلة البحرين على أساس إجراء استفتاء، ولكن هذا الطرح قوبل بالرفض من قبل السعودية والكويت وغيرهم، لأنه يعنى التشكيك فى عروبة البحرين، وأن مبدأ الاستفتاء قد يشكل سابقة يمكن أن تُطالب إيران بتطبيقها فى جزر أو إمارات أخرى تسود فيه نسبة كبيرة من السكان الإيرانيين[١٢٤].

وتزامناً مع ذلك كانت إيران تتخذ مجموعة من الإجراءات مع الشيعة البحرينيين المسافرين لزيارة الأماكن المقدسة فى إيران، إذ كانت لا تعترف بجوازات سفرهم التى تثبت جنسيتهم البحرينية، فبمجرد وصولهم للموانئ أو المطارات الإيرانية تسحب منهم هذه الجوازات ولا تسلم إليهم إلا عند خروجهم من إيران، وتستبدل بأوراق رسمية يوقعها البحرينيون تثبت أن جنسيتهم إيرانية وأنهم انتقلوا من مديرية إلى أخرى داخل حدود إيران، وحينما تستدعى الحاجة ستتقدم إيران بهذه الوثائق التى تثبت أن آلاف من البحرينيين حاصلون على الجنسية الإيرانية، وأنهم يقيمون بالبحرين لتثبت تبعية الجزر لها بشهادة أهلها لا سيما الشيعة منهم، وقد يُقدم العذر إلى هؤلاء

أن هذه التوقيعات قد أُخذت قسرًا عنهم ليتمكنوا من دخول إيران وزيارة الأماكن المقدسة بها من ناحية، ولعدم إدراكهم الخطورة المترتبة على هذه التوقيعات من ناحية أخرى(١٢٥).

على أية حالــ أمام رفض الطرح الإيرانى لحل مشكلة البحرين طرحت بريطانيا فكرة تكوين لجنة دولية لاستقصاء الحقائق تحت إشراف الأمم المتحدة، لكن هذه الفكرة قوبلت بالرفض من قبل أوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة، الذى رأى ضرورة عدم تشكيل لجنة دولية؛ لأن ذلك يحتاج لموافقة مسبقة من مجلس الأمن، واقترح بدلاً من ذلك أن يُعهد إلى مبعوث شخصى من قبله للذهاب للبحرين لاستطلاع الآراء حول مستقبلها، على أن يكتب تقريرًا بما توصل إليه ليُسجل فى الأمم المتحدة كوثيقة دولية تُعلن الأطراف المعنية التزامها بها، وعليه وقع الاختيار على جوشياردى Gueccardi – مدير مكتب الأمم المتحدة فى جنيف – كمبعوث شخصى(١٢٦).

وفى ٣٠ مارس عام ١٩٧٠م وصل جوشياردى للبحرين، وقد عبرت الحكومة البحرينية عن ترحيبها بالبعثة من خلال البيان الذى أصدرته للمواطنين والذى جاء فيه " أنه على الرغم من أن البحرين بلد عربى له كيانه وشخصيته، وأن ذلك من المسلمات البديهية المستندة إلى أصدق دلائل التاريخ، إلا أن حكومة البحرين ارتأت فى ضوء المصلحة العليا ورغبة منها فى حل الخلافات بروح التفاهم أن يتم إعلان عروبة البحرين على العالم أجمع عن طريق الأمم المتحدة" كما طلب البيان من المواطنين" المحافظة على النظام وحسن الاستقبال لبعثه جوشياردى لتتمكن من أداء مهامها" (١٢٧).

أبدت الجالية الإيرانية فى البحرين استياءها من موقف الحكومة الإيرانية، بعدما استقر فى وجدانها أن البحرين تشكل جزءًا من إيران، وتبديدًا لهذه المخاوف أوعز المسئولون الإيرانيون للصحافة الإيرانية أن توحى للشعب الإيرانى بأن نتائج البعثة ستكون فى صالحها(١٢٨)، ولم تكن

الجاليه الإيرانية فى البحرين وحدها المعترضة على بعثة جوشياردى وإنما اعترضت أيضا "جبهة التحرير البحرينية"[١٢٩]، وعدد من الدوائر العربية الرسمية[١٣٠].

وبعد ثلاثة أسابيع غادرت البعثة البحرين وقدم جوشياردى تقريرًا عن نتائج أعمال بعثته للأمين العام للأمم المتحدة فى ٣٠ أبريل عام ١٩٧٠، تضمن طبيعة المهمة والإجراءات التى قامت بها البعثة، والمركز الذى تتمتع به كل من الحكومتين الإيرانية والبريطانية، وكذا الوضع الجغرافى والسكانى للبحرين[١٣١]، كما أكد جورشياردى فى تقريره أن معظم الردود التى تلقاها بشأن وضعيه البحرين، قد التقت فى قاسمين مشتركين؛ أولهما تطلع الجميع للهدوء والاستقرار فى المنطقة، وثانيهما قيام دول ذات سيادة، كما أوضح التقرير حقيقة مهمة أنه من بين ذوى الأصول الإيرانية عدد من الأشخاص كانت دعوتهم إلى قيام دولة ذات سيادة مقرونة بالإغفال المتعمد لوصف هذه الدولة بأنها عربية، ويرجع البعض سبب ذلك إلى أن هؤلاء الإيرانيين لم يشأؤوا تحدى الرأى العام البحرينى بطلب ضم البحرين لإيران، ووجدوا بديلاً عن ذلك المطالبة بإقامة دولة مستقلة دون النص على هويتها العربية، وقد تبنى هذه الآراء نادى الفردوس الذى يضم معظم الجالية الإيرانية فى البحرين[١٣٢].

وفى ١١ مايو من نفس العام، عرض التقرير على مجلس الأمن الذى صادق عليه وأيد رغبه شعب البحرين فى الإستقلال، وبذا سويت مشكلة البحرين التى استمرت فترات طويلة بين إيران وبريطانيا والبحرين[١٣٣].

بعثة النوايا الحسنة الإيرانية

فى إطار تهدئة العلاقات بين الجانبين الإيرانى والبحرينى أرسلت طهران بعثى عرفت "ببعثة النوايا الحسنة الإيرانية" برئاسة M.Zelliنائب وزير الخارجية الإيرانى إلى البحرين فى الفترة من ٢٣-٢٥ مايو عام ١٩٧٠، وقد استقبلها الشيخ محمد بن مبارك رئيس قسم الشئون الخارجية،

وبوصول البعثى للبحرين عقدت مجموعة من اللقاءات صرح خلالها نائب وزير الخارجية الإيرانى قائلاً: "إن علاقات بلاده مع البحرين كانت مثل علاقاتها بالإمارات الأخرى، وأن بلاده مستعدة للتعاون مع البحرين بأية طريقة يتم الاتفاق عليها، ولو أرادت البحرين الانضمام إلى أية مؤسسة دولية يجب أن تتأكد من الدعم الإيرانى لها"، وعليه علق المسؤولون فى البحرين على تلك التصريحات بأنهم يتطلعون لعلاقات طيبة مع إيران على أن يتم ذلك بشكل تدريجى(١٣٤).

كما تطرق الحديث بين أعضاء البعثى والمسؤولين البحرينيين حول وضعية الرعايا الإيرانيين الموجودين بالبحرين، فأجاب المسؤولون أن الإيرانيين المقيمين فى البحرين لا يتعرضون لأى أذى ويتم معاملتهم بطريقة جيدة، كما أن عددًا غير قليل منهم يشغلون مناصب عليا فى البحرين، وهو ما أكد عليه أحد الصحفيين الإيرانيين أثناء تواجده بالبحرين من أنه رأى اثنين من المدراء البحرينيين من أصل إيرانى، وأنه من السخف أن يُحجم الطرفين عن التمتع بعلاقات ودية من قبل(١٣٥).

ولدى عودة البعثة لطهران فى ٢٥ مايو كتب رئيسها تقريرًا قال فيه: " أن مهمته نجحت فى نقل أفضل التحيات والأمانى من شعب وحكومة إيران إلى البحرين، وأن كل الأبواب مفتوحة الآن للوصول إلى صداقة وتعاون على أساس من الأخوة والمساواة والثقة المتبادلة بين البلدين وشكر شعب وسلطات البحرين لتقديم الترحيب للبعثة موضحًا أن هذا الأمر كان نتيجة مشاعر عميقة من الصداقة بين الشعبين"، وأضاف أن أوضاع الإيرانيين فى البحرين مستقرة، وأن ما يقال حول اضطهادهم مجرد شائعات ليس إلا، ثم ذكر أن الماضى قد مُحى الآن وبدأ فصل جديد من الصداقة والتعاون بين البلدين(١٣٦).

وردًّا على تلك الزيارة زار خليفة بن سلمان إيران فى ١٣ يونيو عام ١٩٧٠ على رأس وفد مكون من ثمانية أعضاء، وعقب وصوله صرح خليفة

فى مؤتمر صحفى أنه جاء لينقل لشعب وحكومة إيران المشاعر الودية من حكومته وشعبه، كما أحضر رسالة من حاكم البحرين للشاه، وامتدح سياسة الشاه التى تُشجع التعاون بين الدول الإقليمية،وذكر أن البحرين تتفق مع آراء إيران فى أن الدفاع عن الخليج يُمكن ضمانه بدون تدخل خارجى، ورفض التعليق على الخطط المذكورة لاستقلال البحرين، وأكد على أن مصلحة البحرين فى الإتحاد الفيدرالى قائلاً:"إن بلاده لن تصر على المنامة كعاصمة فيدرالية "(١٣٧).

وفى اليوم التالى أجرى الشيخ لقاءً مع الشاه الإيرانى حضره رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وأثناء اللقاء طرح الشاه سؤالاً ما الذى تستطيع البحرين القيام به لو فشلت مساعى الاتحاد الفيدرالى؟ فأجاب الشيخ أن بلاده ما يزال لديها الأمل ولن تسمح لكلمة الفشل بدخول المناقشات، وأكد على أن هناك سبعة آلاف إيرانى يعيشون فى البحرين بدون جنسية وسيكونون أحرارًا فى الاختيار بين المواطنة "الجنسية البحرينية أو الحصول على جواز سفر إيرانى، وأشار إلى أن السلطات البحرينية توقفت عن النظر إلى المقيمين الإيرانيين فى البحرين بشك، وسوف ترحب بقدوم إيرانيين آخرين ممن يرغبون فى الذهاب للعمل فى البحرين(١٣٨).

كما أعلن الشيخ خليفة أن الإيرانيين يستطيعون المجئ للبحرين لمدة ٧٢ ساعة بدون تأشيرة، وأنهم لو أرادوا الإقامة لفترة أطول يستطيعون التقدم للحصول على التأشيرة من البحرين، علما بأن عملية منح التأشيرات لأشخاص دخلوا البلاد وفقا لقاعدة ٧٢ ساعة كان محدودًا جدًّا وفى نطاق ضيق، فعمليه الموافقة لم تكن تتم إلا إذا وافق عليها الشيخ خليفة نفسه(١٣٩).

وفى السياق ذاته قال مدير المعلومات البحرينية محمد جابر الأنصارى: إن حكومته سوف ترحب ببيع الصحف والمجلات والكتب الإيرانية فى البحرين، وذلك على أثر الاتفاق الذى تمع المسئولين الإيرانيين على توسيع التعاون فى مجال المعلومات والصحافة(١٤٠).

وعليه أعلنت الحكومة الإيرانية أنها ترحب بالطلاب البحرينيين فى الجامعات الإيرانية، بل وعرضت عليهم عدة منح، وأن هناك إمكانية عقد اتفاق يسمح للإيرانيين بالطيران إلى المنامة ثلاث مرات أسبوعيًّا، كما أن إيران سوف ترسل بعثه تجارية للبحرين فى أقرب وقت، وستسعى إلى تحسين العلاقات مع البحرين بشتى الطرق(١٤١).

وعلى الرغم من هذا التحسن الملحوظ فى العلاقات الإيرانية البحرينية، إلا أن أعداد الإيرانيين فى البحرين قد تناقصت بشكل ملحوظ، وقد ظهر ذلك واضحًا من نتيجة الإحصاء الذى تم فى الثالث من أبريل عام ١٩٧١م فى البحرين، حيث بلغ عدد الإيرانيين ٥٠٩٧ نسمة؛ أى بنسبة ٥, ١٣ بالمائة من نسبة السكان الأجانب(١٤٢).

وبالنظر إلى نسبة الإيرانيين حسب التعدادات السكانية التى تمت فى البحرين خلال فترة الدراسة، نجد أن أعدادهم قد تعرضت للتغير زيادة ونقصاناً لأسباب عدة، لكن أعلى نسبة وصل إليها الإيرانيون فى البحرين كانت فى إحصاء عام ١٩٦٥م، حيث بلغ عددهم ما يقرب من سبعة آلاف ونصف، وهى نسبة كبيرة جدًّا إذا ما قورنت بنسبة البحرينيين أنفسهم أو بالأجانب الموجودين بالبحرين، وربما يعود ذلك إلى كثافة الهجرة الشديدة التى شهدها الخليج العربى بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة عقب زيادة إنتاج النفط والحاجة الشديدة إلى الأيدى العاملة، وإلى رغبة طهران فى زيادة أعداد رعاياها حتى يكونوا أداة قوية يمكن استخدامهم وقت الحاجةلتحقيق أطماعها وأهدافها.

الخاتمة

- مثل الرعايا الإيرانيون فى البحرين ثانى أكبر العناصر الأجنبية بها عقب الهنود، وبالتالى لعبوا أدوارًا سياسية واقتصادية مهمة، وطرفاً رئيسيًّا فى أى معادلة، وعليه أصبحوا محط أنظار المسئولين البحرينيين وموضع اهتمامهم.

- سعت إيران إلى تغذية مخططاتها لضم البحرين عن طريق تشجيع الهجرة الإستيطانية إليها، لتغيير واقعها الديموجرافى، وتشكيل أكثرية إيرانية تتمكن فى النهاية من تنفيذ ما تصبو إليه، وتكون وسيلة لتحقيق أطماعها التوسعية والتدخل فى شئون البحرين بحجة الدفاع عن مصالح رعاياها.
- لم تكن بريطانيا بمنأى عن السياسة التى كانت تتبعها إيران فى زيادة عدد المهاجرين للبحرين، حيث لعبت دورًا خفيًّا فى هذا الاتجاه للارتكاز عليه وقت الحاجة، ولكن هذا الدور السرى سرعان ما تحول للعلن عقب ازدياد تيار القومية العربية عقب نجاح ثورة يوليو فى مصر ١٩٥٢م، وظهور حركات المد القومى العربى فى المنطقة.
- مع ازدياد التواجد الإيرانى فى البحرين واتساع نفوذهم، سعى المسئولون البحرينيون إلى سن مجموعة من القوانيين والتشريعات لتحديد أوضاعهم وأملاكهم، وبالفعل حدت تلك القوانين من أعداد الإيرانيين وقلصت من ممتلكاتهم، لكنها فى نفس الوقت لم تخل من بعض السلبيات التى ارتكز عليها الإيرانيون فيما بعد واتخذوها ذريعة لتحقيق أطماعهم.
- كان مجتمع الأجانب فى البحرين وتحديدًا الإيرانيين منهم عرضة للتغير العددى الدائم زيادة ونقصانًا تبعا لظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإلى ظروف مجتمعاتهم أيضا، فالإحصائيات السكانية بداية من إحصاء ١٩٤١م وحتى إحصاء ١٩٧١م قد أظهر هذا الأمر، فأعداد الرعايا الإيرانيين كان يشهد زيادة كبيرة فى فترات معينة، مثل ما حدث فى أوائل الثلاثينيات وبداية الخمسينيات ومنتصف الستينيات بسبب سياسات الشاه رضا بهلوى المتشددة، وظهور النفط وزيادة إنتاجه، وكانت هذه الزيادة مدفوعة بعوامل اقتصادية مثل البحث عن الرزق والمال، لكنها كانت فى جوهرها تهدف إلى خدمة مصالح السياسة الإيرانية، أما قلة أعدادهم فكانت بسبب السياسات التى كانت تتبعها الحكومة البحرينية تجاههم للحد من خطورتهم.
- لعبت جامعة الدول العربية دورًا مهمًّا فى الحد من الأطماع الإيرانية فى البحرين منذ عام ١٩٥٤م وحتى حصول الأخيرة على الاستقلال، وذلك

عبر مجموعة البيانات والقرارات التى أصدرتها، والتى فندت فيها الادعاءات الإيرانية وإيضاح أثر التغلغل الإيرانى الواضح والمستمر للبحرين والتركيز على مخاطر الهجرة الإيرانية المستمرة لإمارات الخليج بصفة عامة وللبحرين بصفة خاصة، وأكدت أن مواجهة هذا الخطر لن يتم إلا عن طريق تكريس العمل الجماعى العربى.

- لعب الرعايا الإيرانيون دورًا مهمًا فى النواحى السياسية، وكانوا عاملاً مؤثرًا فيها، سواء على مستوى تطورات السياسة الداخلية للبحرين مثل مشاركتهم بدور فعال فى الحركة الوطنية، مما أدى إلى صدامهم المستمر مع البحرينيين وتحديدًا السنة، بسبب اختلاف أهدافهما، أو على مستوى السياسة الخارجية فقد استخدمتهم إيران وبريطانيا فى تحقيق أهدافهما، فالأولى حاولت الارتكاز عليهم فى تأكيد ادعاءاتها فى البحرين، والثانية كانت تستخدمهم كورقة ضغط تلاعب بها الحكام البحرينيين تارة وطهران تارة أخرى.
- لم يكن العرب بمنأى عن توافد الإيرانيين للبحرين وازدياد أعدادهم، بل لعبوا دورًا كبيرًا فى هذا الصدد،وذلك لأنهم كانوا يستنكفون العمل فى عدد من الوظائف الدنيا كالعمل فى المقاهى والمطاعم، فى حين أن تلك الوظائف لم يُبد الإيرانيون أى اعتراض على توليها، وبالتالى فتحوا الباب أمام وصول الإيرانيين بسبب حاجة أصحاب رؤوس الأموال الملحة إلى الأيدى العاملة.
- لعبت بعثة النويا الحسنة بين الجانبين الإيرانى والبحرينى عام ١٩٧٠م دورًا كبيرًا فى تحسن العلاقات بينهما، وهو الأمر الذى اندرج بدوره على وضعية الرعايا الإيرانيين فى البحرين، خاصة بعدما تعرضوا لعمليات الترحيل التى قامت بها الحكومة البحرينية بداية من مارس عام ١٩٦٨م بهدف التخلص منهم؛ لأن غالبيتهم كانوا من مثيرى الشغب.

الهوامش:

١ – يطلق اسم البحرين على مجموعة الجزر الواقعة على الطرف الغربى للخليج العربى والتى تقع فى منتصف المسافة بين البصرة ورأس هرمز فى عمان، وتتكون من مجموعة جزر المنامة والمحرق وسترى وأم النعسان والنبى صالح ومجموعة من الجزر الصخرية، وقد أطلق العرب القدماء على البحرين اسم "أوال" نسبة إلى اسم صنم كانت تعبده قبيلة بنى بكر التى كانت تقيم مع قبائل عبد قيس، كما تعددت الآراء حول تسميتها بالبحرين، ولكن غالبية الأراء قد توافقت على الرأى القائل بوقوعها على شاطئ البحرين؛ بحر عمان وبحر فارس. انظر، أحمد منيسى: البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة فى التطور السياسى والديمقراطى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣م، صـــ ٣٨–٣٩؛ قدرى قلعجى: الخليج العربى بحر الأساطير، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢م، صـــ ٦٥٢.

٢ – رملة عبد الحميد حسين: البحرين ما بين ١٩١٩–١٩٣٩م: دراسة للأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ٢٠٠٩م، صـــ ٥٣؛ مصطفى عقيل الخطيب: الخليج العربى: دراسات فى الأصول التاريخية والتطور السياسى، وزراة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ٢٠١٣م، ص ٢٤.

3 - F.O, Telegram N.O 4\1, Confidential, From A. D. Parsons To British Political Agency, Bahrain, 17 June, 1968.

4- F.O, Telegram N.O 4\1, Confidential, From Mr. Parsons To Sir Stewart Crawford, Bahrain, 23 June, 1968.

5- Mahdi Abdalla al - Tajir: Bahrain 1920-1945 Britain, The Shaikh and the Administration, Croom helm, New York, 1987, p.220.

6 - Ibid.

٧ – جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر: الأوضاع الداخلية فى إمارات الخليج العربى وعلاقات الجوار فترة الحربين العالميتين وما بينهما ١٩١٤–١٩٤٥م، المجلد الثالث، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٧، صـــ صـــ ١٩٠– ١٩٥.

٨ – نفسه، صـــ ١٩٦.

٩ – نفسه، صـــ صـــ ٢٢٦–٢٢٧,

10- Mahdi Abdalla al - Tajir: op.cit, P.219.

١١ – جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، صـــ صـــ ٢٢٧–٢٢٩.

١٢ – آراء جميل صالح العكيلى: التطورات السياسية والإقتصادية فى البحرين ١٩٢٣–١٩٤٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية –ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م، صـــ صـــ ١٩٥–١٩٦.

١٣ – جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، صـــ صـــ ٢٣٤–٢٣٥.

14- Mahdi Abdalla al - Tajir: op.cit, p.220.

١٥ – خالد بن محمد مبارك القاسمى: البحرين عبر العصور، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠١٦م، صـــ ٢٠٧.

١٦ – جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، صـــ صـــ ٢٣٤–٢٣٥.

١٧ – ولد تشارلز بلجريف عام ١٨٩٤م، درس العربية فى مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية فى لندن، بدأ عمله مستشارًا ماليًّا لحكومة البحرين، ثم تحول إلى مستشار سياسى وعسكرى وقضائى، وقد تمركزت السلطة فى يديه فأصبح قائدًا للشرطة، ورئيسًا للقضاة، ومشرفاً عامًّا على جميع الدوائر كالصحة والمعارف والطابو (المساحة) والجمارك، استعان بلجريف برجال شرطة من الهنود، بالإضافة إلى قوة بوليس أُخرى من مسقط لتساعده فى شئون الأمن، وقد استمر فى البحرين طيلة ٣٠ عامًا عاصر خلالها شيخيين من حكام البحرين هما؛ حمد بن عيسى، وسلمان بن حمد، وقد عجلت أحداث عام ١٩٥٦م بالإطاحة به فأعفته الحكومة البريطانية من منصبه عام ١٩٥٧م، وعينت بدلاً منه سميث Smith كسكرتير لحكومة البحرين، لكنه لم يكن ذو مسئوليات كبيرة كبلجريف. انظر، تشارلز بلجريف: مذكرات بلجريف، ترجمة مهدى عبد الله، ١٩٩١م، صـــ٣–٦؛ أمل الزيانى: البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣م "دراسة فى محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث فى منطقة الخليج،" بيروت، ١٩٧٣م، صـــ صـــ ٧٦–٧٧.

١٨ – جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، صـــ ٢٣٦.

١٩ – آراء جميل صالح العكيلى: المرجع السابق، صـــ صـــ ١٩٧–١٩٨.

٢٠ – الهولة: هم أولئك العرب الذين نزحوا إلى الشاطى الشرقى للخليج واستقروا هناك مدة طويلة من الزمن اكتسبوا فيها كثيرًا من العادات الفارسية فى المأكل والملبس وطرق البناء، إلا أنهم لم يتشيعوا، حيث حافظوا على مذهبهم السنى، وكانت مراكزهم فى لنجة– بندر عباس– بوشهر، ثم عادوا مرة أخرى خلال القرن السابع عشر إلى الشاطئ الغربى للخليج، وهؤلاء هم نواة ما يمكن أن نطلق عليه –تجاوزًا– الطبقة

الوسطى فى البحرين حاليًا، كما أن التناقض لم يكن حادًّا بينهم وبين القادمين الجدد وظلوا يزاولون تجارتهم البحرية، وكانوا أكثر حظا فى التعليم، وبذلك فإن وعيهم السياسى كان أكثر نضجًا. انظر، محمد الرميحى: قضايا التغيير السياسى والإجتماعى فى البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠م، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٦م، صـــ٥٢، ٥٥.

٢١ - رملة عبد الحميد حسين: المرجع السابق، صـــ صـــ ٥٦-٥٩؛ أروند إبراهيميان: تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدى صبحى، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤م، صـــ ١٠٢.

22- Mahdi Abdalla al - Tajir: op.cit,p.220.

23- Ibid, p.221.

٢٤ - محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية فى عهد الأسرة المازندرانية ١٩٢١-١٩٧١، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢ م، صـــ صـــ ٢٤٢-٢٤٣.

٢٥ - كانت الحكومة البريطانية قد عقدت اتفاقية مع فارس عام ١٨٩٧م بموجبها أعطى للأخيرة الحق فى تفتيش السفن العربية خارج المياة الإقليمية لمنع جلب الأسلحة والعبيد، وهو الأمر الذى تقرر فى مؤتمرات عامى ١٨٩٠، ١٩٢٥ لمقاومة تهريب الأسلحة عن طريق السفن العربية، وبذلك شاركت فارس بريطانيا فى هذه المهمة، ومع إدراك لندن لخطورة هذا الأمر بادرت إلى إلغاء هذه الاتفاقيات حتى لا تأخذها فارس ذريعة لفرض سيطرتها أو مصادرتها للسفن العربية. انظر، محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، صـــ ٢٤٥.

٢٦ - جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، صـــ ٢٤٣.

27- Mahdi Abdalla al - Tajir: op.cit, p.222.

٢٨ - محمد الرميحى: المرجع السابق، صـــ صـــ ٤٢-٤٣.

29- Abbas Faroughy: The Bahrein Islands 750-1951 A Contribution To the Study of power Politics in the Persian Gulf, New York, P.125.

30 - Mahdi Abdalla al - Tajir: op.cit, p.223.

31- F.O, Telegram N.O, 42919/4029, Confidential, From E. Samiy ,Iranian Ministry Of Foreign Affairs, 28 December ,1937.

32- I.O.R 15/2/490, Telegram NO 12/6, From the Regancy Council, to His Britannic Majesty's polit Agent, Bahrain, 9 August, 1939.

٣٣ - جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، صـــ صـــ ٢٤٤-٢٤٥.

34- F.O, Telegram N.O, 42909, Teheran, From Horace James Seymour ,Iranian Ministry Of Foreign Affairs, Bahrain Islands, 3 February ,1938.

٣٥ – محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، صـــ ٢٤٧.

36- F.O, Telegram N.O, C/57, Confidential, From The Political Official In The Persian Gulf, Bahrain , Iranian Ministry Of Foreign Affairs, 15 February ,1938.

37- Mahdi Abdalla al - Tajir: op.cit,p.224.

38- F.O, Telegram N.O, C/57, Confidential, From The Political Official In The Persian Gulf, Bahrain , Iranian Ministry Of Foreign Affairs,15 February ,1938

39- Mahdi Abdalla al - Tajir: op.cit,p.225.

40- Ibid.

41- F.O, E676/14/91, Telegram, The Regency Council, His Britannic Majesty Political Agent, Bahrain, 18 August ,1939.

٤٢ – آراء جميل صالح العكيلى: المرجع السابق، صـــ ٢٠٢.

٤٣ – نفسه.

٤٤ – أحمد محمود صبحى: البحرين ودعوى إيران، مطبعة عوف، الإسكندرية، ١٩٦٢م، صـــ ٢٤٧.

45- I.O.R 15/2/722, Telegram NO 28/30, Confidential From Captain R.D Metcalfe, Bahrain, to Government of Bahrain, 3 September, 1941.

٤٦ – يُعد إحصاء عام ١٩٤١م أول إحصاء سكانى يتم فى البحرين، لذا واجهته بعض الصعوبات منها؛ اعتقاد الناس أن ذلك الإحصاء كان مقدمة لفرض الضرائب عليهم، أو أن جميع الرجال والشباب اللائقين صحيًّا وجسمانيًّا سوف يرسلون للعمل كجنود فى أوربا، كما انتشرت شائعة أنه لن يُسمح للنساء بولادة أطفالهن إلا داخل مستشفى الحكومة، ولكن هذا القلق سرعان ما زال بعد تأكد الناس من أن هذا الإحصاء كان لمعرفة عدد السكان من أجل التخطيط لتوفير الطعام لهم. انظر، بلجريف: المرجع السابق، صـــ ٨٧؛ مصطفى عقيل: المرجع السابق، صـــ٢٦.

47- Emile Nakhleh: Bahrain Political Development in a Modernizing Society, Lexington Books, New York, 2011, P17.

48- I.O.R 15/2/722, Telegram NO C/1715, Confidential Travel Documents for Iranians Bahrain, 4 September, 1941 , I.O.R 15/2/722, Telegram NO C/597-8/8, Confidential From Residency Agent , Sharjaha, to the Political Agent Bahrain,31 August, 1941.

٤٩ – أحمد محمود صبحى: المرجع السابق، صـــ ١٨٣.

٥٠ – نفسه، صـــ ٢٤٧، ٢٤٩.

٥١ – جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، صـــ ٢٤٦.

٥٢ – خالد بن محمد مبارك القاسمى: المرجع السابق، صـــ ٢٠٧.

٥٣- جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر: تطور الأوضاع السياسية والإقتصادية فى إمارات الخليج العربى ووصولها إلى الاستقلال ١٩٤٥-١٩٧١م، المجلد الرابع، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٧، صـ صـ ١٠١-١٠٢.

٥٤ - عبد الرحمن الباكر: من البحرين إلى المنفى "سانت هيلانة"، دار إسماعيليان للنشر، ١٩٩٤م، صـ صـ ٢٣-٢٧؛ هلال الشايجى: الصحافة فى الكويت والبحرين منذ نشأتها حتى عهد الإستقلال، مطبوعات بانوراما الخليج، المنامة، البحرين، ١٩٨٩م، صـ ١٣٤.

٥٥ - جمال زكريا قاسم: المجلد الرابع، المرجع السابق، صـ صـ ١٠٢-١٠٣.

٥٦ - سعيد الشهابى: البحرين ١٩٢٠-١٩٧١م: قراءة فى الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م، صـ ١٥٥.

٥٧ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: دولة البحرين "دراسة فى تحديات البيئة والإستجابة البشرية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥م، صـ ١٥٢.

58- F.O , Telegram N.O, 257/2/49, Confidential, From Persian Gulf Residency, Bahrain Foreign Office, june 1 ,1949. .

٥٩ - طارق نافع الحمدانى: دول الخليج العربية فى وثائق البلاط الملكى ١٩٣٠-١٩٥٨، دار الوراق للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢ م، صـ صـ ١٦٩-١٧٠؛ روح الله رمضانى: سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣م: دراسة فى السياسة الخارجية للدول السائرة صوب التحديث، ترجمة على حسين فياض وعبد المجيد حميد جودى، مركز دراسات الخليج العربى، البصرة، ١٩٨٤م، صـ ٢٨٧.

٦٠ - محمد الرميحى: المرجع السابق، صـ صـ ٥٩-٦٠.

٦١ - جمال زكريا قاسم: المجلد الرابع، المرجع السابق، صـ ١١٩.

٦٢ - طارق نافع الحمدانى: المرجع السابق، صـ صـ ١٧٠-١٧١.

٦٣ - نفسه، صـ ١٧١.

٦٤ - بلجريف: المرجع السابق، صـ صـ ١٦٨-١٦٩؛ سعيد الشهابى: المرجع السابق، صـ ٢٣٠.

٦٥ – طارق نافع الحمدانى: المرجع السابق، صـــ صـــ ١١٦–١١٧؛ صلاح العقاد: التيارت السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور حتى أزمة ١٩٩٠–١٩٩١م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، صـــ ٢٦٣.

٦٦ – طارق نافع الحمدانى: المرجع السابق، صـــ صـــ ١١٧–١١٨.

٦٧ – حسين عبد الحسين عباس الزهيرى: موقف مصر من قضايا إمارات الخليج العربية ١٩٥٢–١٩٧٠، رسالة ماجستير غير مشورة، كلية التربية، جامعة ذى قار، العراق، ٢٠١٠م، صـــ ٢٢١.

٦٨ – نجدة فتحى صفوة: من نافذة السفارة العرب في ضوء الوثائق البريطانية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٢م، صـــ ٢٥٠؛ روح الله رمضانى: المرجع السابق، صـــ٤١٨.

٦٩ – جمال زكريا قاسم: المجلد الرابع، المرجع السابق، صـــ ١١٩.

٧٠ – صلاح أبو السعود: تطور الفكر السياسي والدستورى في مملكة البحرين، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠١٦م، صـــ ١٣٦.

٧١ – جمال زكريا قاسم: المجلد الرابع، المرجع السابق، صـــ صـــ ١٢٠–١٢١.

72- Foreign Relations Of The United States,1955-1957, volume XII, Near East Region, Iran,Iraq, Letter From the Assistant Secretary of State for near Eastern, South Asian, and African Affairs(Rountree) To the Ambassador in Iran (Chapin), Washington,August 24,1957,P. 939.

73- F.R.U.S:1955-1957, , volume XII, Staff Summary Supplement prepared in the Department of state, Iranian Desire For Bahrein, Washington,December 17,1957,P. 961.

٧٤ – حسين عبد الحسين عباس الزهيرى: المرجع السابق، صـــ صـــ ٢٢٣–٢٢٤.

٧٥ – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المرجع السابق، صـــ ١٥٢؛ محمد الرميحى: المرجع السابق، صـــ ٥٢،٥٥.

76- The US Department Of State, Incoming Telegram, From Cairo To Secretary of State,No. 252, Confidential Files, Box 3594, 28 July,1960, The US Department of state, Incoming Telegram, From Cairo(Via Pouch) To Secretary of State,Confidential Files, Box 3594, 1 August,1960.

٧٧ – محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، صـــ ٢٨٧.

٧٨ – زهر العنابى: جلالة الملك حمد آل خليفة في بنية الأنموذج البحريني، الرومانتيك للأبحاث والدراسات، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م، صـــ ١٢٣.

٧٩ – نفسه، صـــ ١٢٤.

٨٠ – محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، صـــ ٢٨٨، ٢٩٣.

٨١ – وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف: القوانين والتشريعات، قانون الجنسية البحرينية١٦/٩/ ١٩٦٣، بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٨، http://www.moj.gov.bh

٨٢ – نفسه.

٨٣ – نفسه.

٨٤ – زهر العنابى: مرجع سابق، صـــ صـــ ١٢٢–١٢٣؛ الأهرام: عدد ٢٨١٩٤، بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٤م.

٨٥ – جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الانعقاد العادى الحادى والأربعين لمجلس الجامعة، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٦٤م، ص٧٣.

٨٦ – أمل الزيانى: المرجع السابق، صـــ ١٠٨.

٨٧ – صلاح أبو السعود: المرجع السابق، صـــ ١٣٩.

٨٨ – نفسه، صـــ صـــ ١٣٩–١٤٠.

٨٩ – حسين عباس الزهيرى: المرجع السابق، صـــ ٢٣٢.

٩٠ – جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي السابع والأربعين، بتاريخ،١٣ مارس ١٩٦٧؛ حسين عباس الزهيرى: المرجع السابق، صـــ ٢٣٢.

٩١ – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المرجع السابق، ص ١٥٢.

٩٢ – محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ط٦، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢م، صـــ ١٣٢، حسين عباس الزهيرى: المرجع السابق، صـــ ٢٣٣.

٩٣ – جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي السابع والأربعين، بتاريخ،١٣ مارس ١٩٦٧.

٩٤ – الأهرام: عدد ٢٩٢٠٤، بتاريخ ٥/٣/١٩٦٧م.

95– F.O, Telegram N.O 10115\67, Confidential, From A. D. Parsons To British Political Agency, Bahrain, Iranians In Bahrain, 15 July, 1967.

96– F.O, Telegram N.O 16310\67, Confidential, From A. D. Parsons To British Political Agency, Bahrain, Iranian Visits To Bahrain, 21 October, 1967.

97- F.O, Telegram N.O 16310\67, Confidential, From A. D. Parsons To British Political Agency, Bahrain, Iranian Visits To Bahrain, 1 November, 1967, F.O, Telegram N.O 1631\67, Confidential, From A. D. Parsons To British Political Agency, Bahrain, Iranian Visits To Bahrain, 16 November, 1967.

98- F.O, Telegram N.O 1067, Confidential, From British Embassy Jedda, To Foreign Office, Iranian Claim to Bahrain, 18 November, 1967

99- F.O, N.O 22\12, Confidential, From British Political Agency Bahrain To Foreign office, 4 April, 1968.

100- Ibid.

101- F.O, Telegram N.O. 074, Confidential, From Routine Bahrain To Foreign office, 27 April, 1968.

102- F.O, Telegram N.O 3\15, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, 15 May, 1968.

103- F.O, Telegram N.O 54, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, 23 May, 1968.

104- F.O, Telegram N.O 3\15, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, 15 May, 1968.

105- F.O, Telegram N.O 1318, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, 21 June, 1968.

106- F.O, Telegram N.O 3\15, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, 15 May, 1968.

107- - Ibid.

108- F.O, Telegram N.O 81, Confidential, From Bahrain " political Agency " To Foreign office, 6 May, 1968.

109- F.O, Confidential, Record Of a Conversation Between The Minister Of State For Foreign Affairs and Iranian Charge D affaires at The Foreign office On Thursday , 30 May, 1968.

110- F.O, Telegram N.O 3\15, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, 15 May, 1968.

111- F.O, Telegram N.O 1318, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, 21 June, 1968.

112 - Ibid.

113- F.O, Telegram N.O 1\1, Confidential, From British Embassy Kuwait To Foreign office, 6 Juna, 1968.

114 - F.O, Telegram N.O 3\8, Confidential, From Stirling To British Political Agency, Bahrain, Iranians In Bahrain, 20 August, 1968.

115 – F.O, Telegram N.O 149, Confidential Priority Foreign office To Bahrain Agency, Iranian National In Bahrain ,19 September, 1968.

116 – F.O, Telegram N.O 22\12, Confidential , J.C. Philip To British Political Agency, Bahrain ,3 September, 1968.

117 – F.O, Telegram N.O 149, Confidential Priority Bahrain Agency To Foreign office, Iranian National In Bahrain , 22 September, 1968. F.O, Telegram N.O 131, Confidential Eastern Depertment To Foreign office, Iranian Complaint About the Treatment Of Iranian On Bahrain, 27 September, 1968.

118– Ibid.

١١٩ – تواجدت مجموعة من العوامل التى دفعت بريطانيا للانسحاب من منطقة الخليج العربى منها ؛ السياسة التى اتخذها حزب العمال البريطانى وهى التخفيف من النفقات العسكرية لكى يتسنى لبريطانيا التوسع فى تقديم الخدمات، وكذلك تغير المفاهيم الاستراتيجية، ذلك أن وجود بريطانيا فى الخليج صار منذ عام ١٩٥٧م جزءًا من خطة عسكرية واسعة تعرف باستراتجية شرق السويس، كان الهدف منها الاحتفاظ بالنفوذ البريطانى عن طريق قواعد عسكرية فعالة يمكن الانطلاق منها فى أى وقت لمساعدة الحكومات المحلية الصديقة، دون الحاجة إلى احتلال شامل ومن ثم تجنب إثارة المشاعر المعادية. انظر، فهد عباس سليمان السبعاوى: الانسحاب البريطانى من الخليج العربى ١٩٦٨–١٩٧١م، العدد ١، المجلد ٥، مجلة كلية التربية– جامعة كركوك، ٢٠١٠م، صـــ صـــ ٦–٧؛ ؛ صلاح العقاد: المرجع السابق، صـــ صـــ ٣٦٦–٣٦٧؛ سعيد الشهابى: المرجع السابق، صـــ صـــ ٢٨٧–٢٨٨.

120- F.O , Diplomatic Report No. 359/70, From the British Ambassador in Iran to the Secretary of State For Foreign and Commonwealth Affairs, The Settlement Of The Iranian Claim To Bahrain, 6 July, 1970.

١٢١ – جمال زكريا قاسم: المجلد الرابع، مرجع سابق، ص ١٢٦؛ فهد عباس سليمان السبعاوى: دور المملكة العربية السعودية فى استقلال إمارات الخليج العربى ١٩٦٨–١٩٧١م، المجلد ٢٢، العدد٧، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كركوك، ٢٠١٥م، صـــ ٢١٢.

١٢٢ – جمال زكريا قاسم: المجلد الرابع، المرجع السابق، صـــ ١٢٦ ؛ روح الله رمضانى: المرجع السابق، صـــ ٤٣٤–٤٣٥.

١٢٣ – صلاح العقاد: المرجع السابق، صـــ صـــ ٢٦٧–٢٦٨.

١٢٤ – جمال زكريا قاسم: المجلد الرابع، المرجع السابق، صـــ ١٢٧.

١٢٥ - أحمد محمود صبحى ومحمود على: المرجع السابق، صـــ صـــ ٢٥١-٢٥٢.

١٢٦ - جمال زكريا قاسم: المجلد الرابع، المرجع السابق، صـــ صـــ ١٢٧-١٢٩.

١٢٧ – محمود شاكر: موسوعه تاريخ الخليج العربى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥م، ص ٨٩١.

١٢٨ – نفسه، صـــ ٨٩٢.

١٢٩ – بعثت جبهة التحرير البحرينية إلى مجلس الأمن بمذكرة جاء فيها " أنه من الأجدى بالأمين العام بدلا من أن يرسل مبعوثه الشخصى بالشكل والصفة التى حددتها بريطانيا وإيران أن يحيل قضية البحرين إلى لجنه تصفية الإستعمار، إذ أن مسألة البحرين ليست مسألة ادعاءات إيران بالبحرين فحسب، وإنما هى مسألة بلاد واقعة تحت السيطرة الاستعمارية، وأنه ينبغى تصفية القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية الموجودة بها وفى غيرها من إمارات الخليج العربى"، كما أصدرت الجبهة بياناً هاجمت فيه بعثة الأمم المتحدة، وأوعزت ذلك لمخططات بريطانيا والولايات المتحدة وإيران. أنظر، محمود شاكر: المرجع السابق، صـــ ٨٩٢.

١٣٠ – نفسه.

130– Year Book Of The United Nations, 1970, The Question Of Bahrain , Volume 24, New York, 1972, P.285.

١٣٢ – الأهرام، بتاريخ ٣ أبريل,١٩٧٠

132 – U.N , Op.Cit, P. 286.

133 - F.O, Confidential, From Mr. Zelli To British Political Agency, Bahrain, 27 May 1970.

134- F.O, Confidential, Telegram N.O 4\3, From British Embassy To Foreign office , Iranian Goodwill Mission To Behrain, 4 June 1970.

135- F.O, From British Embassy To Foreign office, Iranian Goodwill Mission To Behrain, 26 may 1970.

136- F.O, Telegram N.O 4\3, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, Visit Of Sheikh Khalifah bin Sulman, 25 June, 1970.

137- Ibid.

138- F.O, Telegram N.O 3\1, Confidential, From British Political Agency, Bahrain To 1 July,1970 .Foreign office, Visit Of Sheikh Khalifah bin Sulman,

139- F.O, Telegram N.O 4\3, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, Visit Of Sheikh Khalifah bin Sulman, 25 June, 1970.

140- Ibid.

١٤٢ – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المرجع السابق، صـــ ١٥٢.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق غير المنشورة:

- **الوثائق الأجنبية.**

أ- وثائق وزاارة الخارجية البريطانية

- سجلات وزارة الهند The India Office Records

I.O.R 15/2/490, Telegram NO 12/6, From the Regancy Council, to His Britannic Majesty's polit Agent, Bahrain, 9 August, 1939.

I.O.R 15/2/722, Telegram NO 28/30, Confidential From Captain R.D Metcalfe, Bahrain, to Government of Bahrain, 3 September, 1941.

I.O.R15/2/722, Telegram NO C/1715, Confidential Travel Documents for Iranians Bahrain, 4 September, 1941.

I.O.R 5/2/722, Telegram NO C/597-8/8, Confidential From Residency Agent , Sharjaha, to the Political Agent Bahrain,31 August, 1941.

ب- الوثائق الأمريكية (وثائق وزارة الخارجية الأمريكية)

The US Department of State, Confidential,Central Files, Egypt.

The US Department Of State, Incoming Telegram, From Cairo To Secretary of State,No. 252, Confidential Files, Box 3594, 28 July,1960.

The US Department of state, Incoming Telegram, From Cairo(Via Pouch) To Secretary of State,Confidential Files, Box 3594, 1 August,1960.

ثانيًا- الوثائق المنشورة:

أ- الوثائق العربية

- جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الإنعقاد العادى الحادى والأربعين لمجلس الجامعة، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٦٤م.

- جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي السابع

والأربعين، بتاريخ،١٣ مارس ١٩٦٧.

- طارق نافع الحمدانى: دول الخليج العربية فى وثائق البلاط الملكى ١٩٣٠-١٩٥٨م، دار الوراق للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢.
- نجدة فتحى صفوة: من نافذة السفارة العرب فى ضوء الوثائق البريطانية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٢م.
- وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف: القوانين والتشريعات، قانون الجنسية البحرينية١٦/٩/ ١٩٦٣، بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٨، http://www.moj.gov.bh

ب- الوثائق الأجنبية

الوثائق البريطانية

-وثائق سجلات البحرين Records of Bahrain

F.O, Telegram N.O, 42919/4029, Confidential, From E. Samiy ,Iranian Ministry Of Foreign Affairs, 28 December ,1937.

F.O, Telegram N.O, 42909, Teheran, From Horace James Seymour ,Iranian Ministry Of Foreign Affairs, Bahrain Islands, 3 February ,1938.

F.O, Telegram N.O, C/57, Confidential, From The Political Official In The Persian Gulf, Bahrain , Iranian Ministry Of Foreign Affairs, , 15 February ,1938

F.O, E676/14/91, Telegram, The Regency Council, His Britannic Majesty Political Agent, Bahrain, 18 August ,1939.

F.O , Telegram N.O, 257/2/49, Confidential, From Persian Gulf Residency, Bahrain Foreign Office, june 1 ,1949.

F.O, Telegram N.O 10115\67, Confidential, From A. D. Parsons To British Political Agency, Bahrain, Iranians In Bahrain, 15 July, 1967.

- F.O, Telegram N.O 16310\67, Confidential, From A. D. Parsons To British Political Agency, Bahrain, Iranian Visits To Bahrain, 21 October, 1967.

- F.O, Telegram N.O 16310\67, Confidential, From A. D. Parsons To British Political Agency, Bahrain, Iranian Visits To Bahrain, 1 November, 1967,

F.O, Telegram N.O 1631\67, Confidential, From A. D. Parsons To British Political Agency, Bahrain, Iranian Visits To Bahrain, 16 November, 1967.

F.O, Telegram N.O 1067, Confidential, From British Embassy Jedda, To Foreign Office, Iranian Claim to Bahrain, 18 November, 1967

- F.O, Record Of Bahrain 1966-1971, N.O 22\12, Confidential, From British Political Agency Bahrain To Foreign office, 4 April, 1968.

- F.O, Telegram N.O. 074, Confidential, From Routine Bahrain To Foreign office, 27 April, 1968.

- F.O, Telegram N.O 81, Confidential, From Bahrain " political Agency " To Foreign office, 6 May, 1968.

- F.O, Telegram N.O 3\15, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, 15 May, 1968.

- F.O, Telegram N.O 54, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, 23 May, 1968.

- F.O, Confidential, Record Of a Conversation Between The Minister Of State For Foreign Affairs and Iranian Charge D affaires at The Foreign office On Thursday , 30 May, 1968.

- F.O, Telegram N.O 1\1, Confidential, From British Embassy Kuwait To Foreign office, 6 Juna, 1968.

F.O, Telegram N.O 4\1, Confidential, From A. D. Parsons To British Political Agency, Bahrain, 17 June, 1968.

- F.O, Telegram N.O 1318, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, 21 June, 1968.

F.O, Telegram N.O 4\1, Confidential, From Mr. Parsons To Sir Stewart Crawford, Bahrain, 23 June, 1968.

F.O, Telegram N.O 3\8, Confidential, From Stirling To British Political Agency, Bahrain, Iranians In Bahrain, 20 August, 1968.

F.O, Telegram N.O 22\12, Confidential , J.C. Philip To British Political Agency, Bahrain ,3 September, 1968.

- F.O, Telegram N.O 149, Confidential Priority Foreign office To Bahrain Agency, Iranian National In Bahrain ,19 September, 1968.

- F.O, Telegram N.O 149, Confidential Priority Bahrain Agency To Foreign office, Iranian National In Bahrain , 22 September, 1968.

F.O, Telegram N.O 131, Confidential Eastern Depertment To Foreign office, Iranian Complaint About the Treatment Of Iranian On Bahrain , 27 September, 1968.

F.O, From British Embassy To Foreign office, Iranian Goodwill Mission To Behrain, 26 may 1970.

F.O, Confidential, From Mr. Zelli To British Political Agency, Bahrain, 27 May 1970.

- F.O, Confidential, Telegram N.O 4\3, From British Embassy To Foreign office , Iranian Goodwill Mission To Behrain, 4 June 1970.

-- F.O , Diplomatic Report No. 359/70, From the British Ambassador in Iran to the Secretary of State For Foreign and Commonwealth Affairs, The Settlement Of The Iranian Claim To Bahrain, 6 July, 1970.

F.O, Telegram N.O 4\3, Confidential, From British Embassy Tehran To Foreign office, Visit Of Sheikh Khalifah bin Sulman, 25 June, 1970.

- F.O, Telegram N.O 3\1, Confidential, From British Political Agency, Bahrain To July,1970 .Foreign office, Visit Of Sheikh Khalifah bin Sulman,1

الوثائق الأمريكية

– وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

"Foreign Relations Of The United States"

- Foreign Relations Of The United States,1955-1957, volume XII, Near East Region, Iran, Iraq, Letter From the Assistant Secretary of State for near Eastern, South Asian, and African Affairs (Rountree) To the Ambassador in Iran (Chapin), Washington, August 24,1957.

- F.R.U.S:1955-1957, , volume XII, Staff Summary Supplement prepared in the Department of state, Iranian Desire For Bahrein, Washington, December 17,1957.

– **الكتاب السنوى للأمم المتحدة** "**Year Book Of The United Nations**"

Year Book Of The United Nations, 1970, The Question Of Bahrain , Volume 24, New York, 1972.

ثالثًا– المذكرات الشخصية:

– تشارلز بلجريف: مذكرات بلجريف، ترجمة مهدى عبد الله، ١٩٩١م.

- عبد الرحمن الباكر: من البحرين إلى المنفى "سانت هيلانة"، دار إسماعيليان للنشر، ١٩٩٤م.

رابعًا- الرسائل العلمية العربية:

- آراء جميل صالح العكيلى: التطورات السياسية والاقتصادية فى البحرين ١٩٢٣-١٩٤٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م.
- حسين عبد الحسين عباس الزهيرى: موقف مصر من قضايا إمارات الخليج العربية ١٩٥٢-١٩٧٠، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذى قار، العراق، ٢٠١٠م.
- رملة عبد الحميد حسين: البحرين ما بين ١٩١٩-١٩٣٩م دراسة للأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ٢٠٠٩م.

خامسًا- المراجع العربية والمُعربة:

- أحمد محمود صبحى: البحرين ودعوى إيران، مطبعة عوف، الإسكندرية، ١٩٦٢م.
- أحمد منيسى: البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة فى التطور السياسى والديمقراطى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- أروند إبراهيميان: تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدى صبحى، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤م.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: دولة البحرين: دراسة فى تحديات البيئة والاستجابة البشرية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،

١٩٧٥م.

- أمل الزيانى: البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣م: دراسة فى محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث فى منطقة الخليج، بيروت، ١٩٧٣م.
- جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر: الأوضاع الداخلية فى إمارات الخليج العربى وعلاقات الجوار- فترة الحربين العالميتين وما بينهما ١٩١٤-١٩٤٥م، المجلد الثالث، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٧م.
- جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر: تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية فى إمارات الخليج العربى ووصولها إلى الاستقلال ١٩٤٥-١٩٧١، المجلد الرابع، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٧م.
- خالد بن محمد مبارك القاسمى: البحرين عبر العصور، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠١٦م.
- زهر العنابى: جلالة الملك حمد آل خليفة فى بنية الأنموذج البحرينى، الرومانتيك للأبحاث والدراسات، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.
- روح الله رمضانى: سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣م: دراسة فى السياسة الخارجية للدول السائرة صوب التحديث، ترجمة على حسين فياض وعبد المجيد حميد جودى، مركز دراسات الخليج العربى، البصرة، ١٩٨٤م.
- سعيد الشهابى: البحرين ١٩٢٠-١٩٧١م: قراءة فى الوثائق البريطانية "، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- صلاح أبو السعود: تطور الفكر السياسى والدستورى فى مملكة البحرين، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠١٦م.

- صلاح العقاد: التيارت السياسية فى الخليج العربى منذ بداية العصور حتى أزمة ١٩٩٠-١٩٩١م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- قدرى قلعجى: الخليج العربى بحر الأساطير، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢م.
- محمد الرميحى: قضايا التغيير السياسى والاجتماعى فى البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠م، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٦م.
- محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية فى عهد الأسرة المازندرانية ١٩٢١-١٩٧١، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢.
- محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ط٦، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- محمود شاكر: موسوعة تاريخ الخليج العربى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥م.
- مصطفى عقيل الخطيب: الخليج العربى: دراسات فى الأصول التاريخية والتطور السياسى، وزراة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ٢٠١٣م.
- هلال الشايجى: الصحافة فى الكويت والبحرين منذ نشأتها حتى عهد الاستقلال، مطبوعات بانوراما الخليج، المنامة، البحرين، ١٩٨٩م.

سادسًا- المراجع الأجنبية:

- Abbas Faroughy: The Bahrein Islands 750-1951 A Contribution To the Study of power Politics in the Persian Gulf, New York.

Emile Nakhleh: Bahrain Political Development in a Modernizing Society, Lexington Books, New York, 2011.

- Mahdi Abdalla al - Tajir: Bahrain 1920-1945 Britain, The Shaikh and the Administration, Croom helm, New York, 1987.

سابعًا- المقالات والدوريات العربية:

- فهد عباس سليمان السبعاوى: الانسحاب البريطانى من الخليج العربى ١٩٦٨-١٩٧١م، العدد ١، المجلد ٥، مجلة كلية التربية جامعة كركوك، ٢٠١٠م.
- فهد عباس سليمان السبعاوى: دور المملكة العربية السعودية فى استقلال إمارات الخليج العربى ١٩٦٨-١٩٧١م، المجلد ٢٢، العدد٧، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كركوك، ٢٠١٥م.

ثامنًا - الصحف والمجلات:

- الأهرام: العدد ٢٨١٨١، ١٩٦٤/٢/٦م.
- الأهرام: العدد ٢٨١٩٤، بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩م.
- الأهرام: العدد ٢٩٢٠٤، بتاريخ ١٩٦٧/٣/٥م.
- الأهرام: بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣م.